

السيف المماليك

لَمَنْ قَالَ بِحَلِّ سَمَاعِ الْأَلَاتِ وَلِغَايِ

أَوْ

الشَّمِّ الْقَائِلُ لِلْمُفِيِّ الْمَسَاهِلِ

تأليف

الشيخ أبي يحيى مصطفى بن رمضان بن عبد الكريم

البلوادي الأزهرى الشافعى

(١٢١٥ - ١٢٦٢هـ)

محقق على أربع نسخ فخرية

تحقيق

أبي عبد الله الداني بن منير الزهوي

السيف اليماني

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

للطباعة والنشر لبنان - بيروت

٠٠٩٦١١٨٢٤١٩٤

هاتف

٠٠٩٦١٧٠٥٨٧١٦٦

جوال

البريد الإلكتروني: DARALLOLOAA@hotmail.com



السيف الميماني

مَنْ قَالَ بِحِلِّ سَمَاعِ الْآلَاتِ وَالْمَغَانِي

أو

الشمُّ القَاتِلُ لِلْمُفْسِدِ الْمَسَاةِلِ

مَآلِف

الشيخ أبي يحيى مصطفى بن رمضان بن عبد الكريم

البُولَاقِي الْأَزْهَرِي الْمَالِكِي

(51573 - 1510)

مَحْصُوعٌ عَلَى أَدْبَعِ نَسْخِ خَمْطِيَّةٍ

تحقیق

اَنَا عَبْدُ اللَّهِ الرَّافِعِيُّ بْنُ هَنْبَلٍ الرَّاهِزِيُّ

دَارُ الْعِلْمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة المحقق]

الحمد لله رب العالمين، غافر الذنب شديد الطول، العزيز المجيد، ذي الثناء والمجد؛ الذي تأنس به قلوب المؤمنين الطاهرين، وتستعيد به وبملكوته وجبروته وعظمته عقول وألسنة المستعيزين من شر الشيطان الرجيم، ومن همزات ذريته وأتباعه من الإنس والشیاطين.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبد الله ورسوله، وصفيه وخليفة، الحبي الكريم، الصادق الأمين، خير من ذكر الله وصلى وعبد؛ الذي أرسله الله - جل ثناؤه وتقدست أسماؤه - قاصماً لأعدائه بواضح البينات وجلّي البراهين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين، وتابعيهم المبرّئين من سفاسف الآراء والشّهوات ومكر المخادعين، الذين صرّفوا أوقاتهم في مهمّات الدين، ونزّهوا أسماعهم عن الخنا والغنا وكل لهو محرّم مذموم في الدين، وشغلوها بسماع وتدبر كلام رب السماوات والأرضين.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْسَلَ إِلَيْنَا - مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ - رَسُولًا كَرِيمًا، وَأَنْزَلَ مَعَهُ كِتَابًا مُبِينًا؛ فِيهِ أَوْامِرُ رَبِّنَا لَنَا وَنَوَاهِيهِ، وَبَيَانٌ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ - بَلْ عَلَى النَّاسِ - اعْتِقَادُهُ وَتَبَيُّنُهُ، وَبَيِّنٌ فِيهِ الْحَالِلُ وَالْحَرَامُ، وَفَضَّلَ لَنَا نَبِيَّنَا وَرَسُولُنَا الْأَمِينُ مَا أُجْمِلَ فِيهِ، وَمَا كَانَ عَلَى الْمُسْلِمِ بَعْدَ هَذَا إِلَّا اتِّبَاعُ مَا فِي الْكِتَابِ الْعَظِيمِ، وَمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَسَارَ الْمُسْلِمُونَ الْأَوَّلُونَ عَلَى هَذَا، مَلْتَزِمِينَ طَائِعِينَ؛ لَا يَقْدُمُونَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَوْلًا وَلَا عَمَلًا، مُتَّبِعِينَ خَاضِعِينَ، وَسَارَ مِنْ بَعْدِهِمُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هَذَا الْعَهْدِ، حَتَّى نَبَتَتْ نَابِتَةٌ فِي الْمُسْلِمِينَ، حَكَمَتِ الْعُقُولَ وَالْأَهْوَاءَ، وَقَدَّمَتَهَا عَلَى الشَّرَائِعِ وَالْآثَارِ، وَتَغَيَّرَ مَا كَانَ، وَحَدَّثَ فِي الْإِسْلَامِ مَا كَانَ فِي الْحُسْبَانِ وَمَا لَمْ يَكُنْ، فَحُكِّمَتِ الْآرَاءُ وَالْأَقْوَالُ، وَجُعِلَ قَوْلُ الْبَشَرِ فِي مِقَابِلِ قَوْلِ رَبِّ الْبَشَرِ وَقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ خَيْرَ خَلْقِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى آلِهِ وَمَنْ وَآلَاهُ، وَقُدِّمَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَعَظُمَتِ الْمَحَنَةُ، وَاشْتَدَّ الْخَطْبُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَمِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي حُكِّمَتْ فِيهِ الْعُقُولُ وَالْأَهْوَاءُ وَالشَّهَوَاتُ: مَسْأَلَةُ الْغَنَاءِ وَالْمَعَازِفِ، فَقَدْ تَظَافَرَتْ نَصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالُ سَلَفِ الْأُمَّةِ؛ بِتَحْرِيمِ هَذَا وَذَلِكَ، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ - الْعُلَمَاءُ مِنْهُمْ وَالْعُبَادُ - عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَلَمْ يَشْذُ إِلَّا نَزْرٌ يَسِيرٌ: إِمَّا لَهْوَى وَعَدَمِ تَوْفِيقٍ، أَوْ لاجْتِهَادٍ خَاطِئٍ خَالٍ مِنَ التَّدْقِيقِ؛ فَتَمَسَّكَ أَتْبَاعُ الشَّيَاطِينِ، وَضِعَافُ الْإِيمَانِ وَالنَّفُوسِ بِهَذِهِ الْأَقْوَالِ، وَتَرَكُوا مُحْكَمَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَصَحِيحَ الْآثَارِ، وَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وقد كَتَبَ علماء الإسلام - قديمًا - وحديثًا - في بيان هذه المسألة، وردُّوا شُبَهَ الجاهِلين والمعاندين، وبيَّنوا المسألة وحكمها أتمَّ تبين، وأيدوا ذلك بأوضح البيِّنات وأتمَّ البراهين.

وهذه رسالة كتبها أحد علماء المسلمين، الشيخ العلامة أبو يحيى مصطفى البرلسي البولاقي الأزهري المالكي، (المتوفى سنة ١٢٦٣)، ردَّ فيها على أحد هؤلاء السفهاء الجاهِلين، متَّبِعي الشُّبهات لتحقيق الشهوات؛ علموا أو لم يعلموا، قصدوا أو لم يقصدوا، فمآل الأمر كذلك لو فقهوا!

والرسالة مختصرة، لكنها لطيفةٌ بديعةٌ، وسَمَّها مؤلِّفها بـ: «السَّيْفُ الْيَمَانِي لِمَنْ قَالَ بِحِلِّ سَمَاعِ الآلَاتِ وَالْمَغَانِي»، أو: «السُّمُّ الْقَاتِلُ لِلْمَفْتِي الْمَتَسَاهِلِ».

وقد يسَّر الله الكريمُ لي الحصولَ على نسخةٍ خطَّيةٍ صوَّرتها من دار الكتب المصرية - القاهرة - المحروسة بحمي الرحمن -، ثم أنعم الله المُنعمُ وحصلتُ على ثلاثِ نسخٍ أخرى، فله الحمدُ أولاً وآخراً، أبداً ودائماً.

* * *

..

□ وصفُ النُّسخِ الخَطِّيةِ:

١ - نسخة دار الكتب المصرية، ورمزتُ لها بالحرف «م»، وقد كُتِبَتْ في شهر رجب سنة (١٢٥٤) - أي: أنها نُسخَت في حياة مؤلِّفها -، وكتبها هو: مصطفى بن أحمد المالكي

الرشيدي، وتقع في ١٥ ورقة، في كل ورقة صفحتان، وخطها واضح ومُتَقَنَّ. وهي محفوظة بدار الكتب برقم: ١٨٨/فقه مالكي.

٢ - وهي من مصوّرات مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، رقم: ٢٢٨٣، ورمزت لها بالحرف «ج»، ولا يوجد فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وهي تقع في ١٢ ورقة، في كل ورقة ما يقارب ٢٥ سطرًا.

٣ - نسخة دار الكتب المصرية الثانية، وهي فيها برقم: ٢٠٦٢٠ - ب/فقه مالكي، وقد رمزت لها بالحرف «هـ»، وهي في ١٥ ورقة، وليس فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ نسخها، وخطها لا بأس به، وقد أثرت فيها الرطوبة، وفيها طمس في بعض الكلمات.

٤ - نسخة جامعة الملك سعود الإسلامية، وهي محفوظة برقم: ٦٨١١ ف ٨/١٣٨، ومعها: مناظرة بين صاحب غناء وصاحب قرآن، وتقع في ١٠ ورقات، وخطها نسخ حسن حديث، ناسخها هو: أمين الزيداني، وتاريخ نسخها سنة (١٣٢١)، لكنها كثيرة الأخطاء، وفيه سقط في كثير من الكلمات، وهي غير مُتَقَنَّة، وتختلف عن النسخ الثلاث الأخرى، وقد رمزت لها بالحرف «س».

□ عَمَلِي فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ :

- ١ - نَسَخْتُ المَخْطُوطَ (نسخة : م) ثم قابَلْتُه على النسخ الثلاث الأخرى، وذكرْتُ الفوارق بينها في الهامش.
- ٢ - خَرَّجْتُ الآيات والأحاديث، وعَرَّفْتُ بالأعلام.
- ٣ - ضَبَطْتُ النَصَّ بما تقضيه قواعد الإملاء والخط الحديث.
- ٤ - قَدَّمْتُ للكتاب، وعَرَّفْتُ بمؤلفه، وذكرْتُ نبذة عن المؤلفات في الموضوع.

أرجو من الله تعالى أن أكون قد وُفِّقْتُ لإخراج هذه الرسالة بِحُلَّةٍ مَرْضِيَّةٍ حَسَنَةٍ، وأسأله سبحانه التوفيقَ والسَّدادَ، وحُسْنَ الختامِ على الإسلامِ.

والحمد لله لا أُحْصِي ثناءً عليه كما أثنى هو على نفسه، وصَلَّى الله وسلَّم على خير خلقه، مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ وعلى آلِهِ وصحبِهِ ووفْدِهِ.

كتبه 

أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي

في الجية، بساحل جبل لبنان

غرة رجب سنة ١٤٣٠

..

[تعريف بالمؤلف]

هو: مصطفى بن رمضان بن عبد الكريم بن سليمان بن رجب
البرُّلُسي البولاقى، أبو يحيى، فقيه مالكي من علماء الأزهر، أصله من
(البرُّلُس) - من الغربية بمصر -، ويقال له: (البولاقى)؛ لأنه وُلِدَ
وتُوفِّيَ في (بولاق) بالقاهرة.

وُلِدَ سنة (١٢١٥)، وتصدَّى للإفتاء والتدريس بالأزهر سنة
(١٢٢٣)، واستمرَّ إلى وفاته سنة (١٢٦٣).

له من المؤلفات:

- «المنهل السيَّال في الحرام والحلال» (مخطوط) - في الفقه -.
- «الخطب السنِّية للجمع الحُسَيْنِيَّة» (مطبوع).
- «حاشية على شرح القويسني للسُّلَم» - في المنطق -.
- «ديوان خطب» (مطبوع).
- «السيف اليماني لمن قال بحلِّ سماع الآلات والمغاني»، وهي رسالتنا هذه.
- «الحصن والجُنَّة على عقيدة أهل السُّنَّة» (مطبوع).

انظر عنه: الأعلام للزَّركلي (٢٣٣/٧)؛ و«الخطط التوفيقية» لعلي

مبارك (٣٣/٩)؛ و«فهارس دار الكتب المصرية» (١/٤٨٤)؛ و«معجم المؤلفين» (٣/٨٦٥)؛ و«هدية العارفين» (٢/٤٣٣)؛ و«كشف الظنون» (ص ١٧٩٥ ، ٢٠٣٧).



[ذكر الكتب المؤلفة في مسألة الغناء]

سأذكرُ هنا بعضَ الكتبِ المؤلفة في مسألة الغناء والمعازف، ولا أدعي حصرَها، ولكن ما وقفتُ عليه، أو ذكره بعضُ المؤلفين والمحققين^(١)، ولم أراعِ الترتيب؛ فليُعلم.

١ - ذم الملاهي، لابن أبي الدنيا (المتوفى سنة ٢٨٠)، مطبوع عدة طبعات، أفضلها طبعة عمرو عبد المنعم سليم.

٢ - تحريم الرد والشطرنج والملاهي، لأبي بكر محمد بن الحسين الأجرى (٣٦٠)، مطبوع عدة طبعات.

٣ - الرد على من يحب السماع، للقاضي طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري الشافعي (٤٥٠)، مطبوع بدار الصحابة للتراث بطنطا.

٤ - رسالة في أحكام السماع والغناء، لابن حزم الظاهري (٤٥٦)، مطبوعة ضمن مجموع من رسائله، بتحقيق الأستاذ إحسان عباس، ومال فيه رَحِمَهُ اللهُ إلى الإباحة! وقد ردَّ عليه جمعٌ من أهل العلم.

(١) استفدتُ من مقدمة تحقيق الأستاذ راشد بن عبد العزيز الحمد لكتاب «الكلام على مسألة السماع» لابن القيم، ومقدمة الأستاذ محمد المرعشلي لكتابه «الغناء والمعازف في الإعلام المعاصر».

- ٥ - كتاب الغناء وتحريمه، لأحمد بن عبد الله الطبري (٢٩٤)، ذكره ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ٢٥٩).
- ٦ - كتاب اللهو واللعب والملاهي ونزهة الفكر السّاهي، لأحمد بن محمد الشرخي (٢٨٦)، ذكره صاحب «كشف الظنون» (٢/١٤٥٤).
- ٧ - أحكام الملاهي، لأبي الحسين أحمد بن جعفر بن المناوي الحنبلي (٣٣٦)، ذكره ابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/٢٤٨).
- ٨ - الإقناع في أحكام السّماع، لأبي بكر محمد الأدفوي الشافعي (٣٨٨)، ذكره صاحب «كشف الظنون» (١/١٣٩).
- ٩ - كتاب السّماع، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي (٤٢٩)، ذكره في «كشف الظنون» (٢/١٠٥٥)، ونقل منه المصنّف هنا، وابن حجر الهيتمي في «كف الرعاع» وغيرهما.
- ١٠ - كتاب تجويز السّماع، لعطية بن سعيد الأندلسي القفصي (٤٠٧)، ذكره الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/١٠٨٨).
- ١١ - ذم الغناء، لمحمد بن الحسين الفراء، أبو يعلى البغدادي (٤٥٨)، ذكره له ابنه في «طبقات الحنابلة» (٢/٢٠٥).
- ١٢ - كتاب السّماع، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (٥٠٧)، طبع بتحقيق أبي الوفا المراغي

بمصر، ومال فيه إلى إباحة السماع! والله المستعان. وقد ردَّ عليه غير واحد، وسيأتي ذكر بعضها.

١٣ - كشف القناع عن مسألة السَّماع، لأبي بكر محمد بن الوليد الطُّرطوشي الأندلسي المالكي (٥٢٠)، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٠٠١/٢)، ونقل عنه المؤلف هنا دون تسمية الكتاب، وكذا ابن قيم الجوزية في «إغاثة اللهفان» (٢٢٦/١)، والألوسي في «روح المعاني» (٦٩/٢١).

١٤ - رسالة في ذمَّ الشَّبابة والرقص والسَّماع، لموفق الدين ابن قدامة المقدسي (٦٢٠)، طُبِعَ عدَّة مرات.

١٥ - الردَّ على محمد بن طاهر القيسراني في إباحته السماع، لأحمد بن عيسى بن عبد الله بن قدامة المقدسي الحنبلي (٦٤٣)، ذكره الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١١٩/٢٣)، وطُبِعَ بدار الصحابة للتراث بطنطا، وعندي صورة عن نسخة خطية منه، وسأحقِّقه قريبًا - إن شاء الله تعالى -.

١٦ - كشف القناع عن حُكم الوَجْدِ والسَّماع، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي، صاحب «المفهم في شرح تلخيص مسلم» وغيره، (توفي سنة: ٦٥٦)، طُبِعَ بدار الصحابة للتراث بطنطا.

١٧ - رسالة في استماع الملاهي، لمحمد حسين بن علي المصري الطوري الحنفي (القادري)، وفاته بعد سنة (١١٣٨)، والرسالة مخطوطة في المكتبة الأزهرية العامرة، برقم: (٣٢١٦٥٢)، ٤٠٧/فقه عام، وتقع في ٤ ورقات، وعندي صورة عنها.

١٨ - الإمتاع بأحكام السَّماع، لجعفر بن ثعلب الأدفوي^(١) الشافعي (٧٤٩)، مخطوط، منه نسخة في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، تحت رقم (٣٧٠٤)، وبتدار الكتب المصرية، رقم (٣٦٨) تصوف.

١٩ - رسالة في السَّماع والرقص، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحرّاني (٨٢٧)، طُبعت ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية»، ثم طبعت مستقلة بتحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، بدار ابن حزم البيروتية.

٢٠ - الكلام على مسألة السَّماع، للإمام الربّاني شمس الدين محمد بن أبي بكر، ابن قيّم الجوزية الدمشقي (٧٥١)، طُبِع بتحقيق: الأستاذ راشد بن عبد العزيز الحمد، بدار العاصمة بالرياض، وهو كتاب نفيس قيّم، ولابن القيم كتاب «السماع الكبير» أشار إليه في «إغاثة اللفهان» (١/٢٦٧)، ولا أدري إذا كان هو، وطُبِع باسم «كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء»، بتحقيق: ربيع بن أحمد خلف، بمكتبة السنة بالقاهرة^(٢).

(١) وقع في مقدمة تحقيق الأستاذ راشد بن عبد العزيز الحمد لكتاب «الكلام على مسألة السماع» (ص ٦٤): جعفر بن ثعلب الأرفوني!

(٢) علّقَ بلدُنّا الأستاذ محمد بن عبد الرحمن المرعشلي في كتابه «الغناء والمعارف في الإعلام المعاصر وحُكْمهما في الإسلام» (ص ٢٢) على كتاب ابن القيم هذا، والفصل الذي عقده رَحِمَهُ اللهُ في «إغاثة اللفهان» (١/٢٢٤ - ٢٦٨) بقوله: «نقل فيه ابنُ القيمُ آراءهُ المتشدّدة في تحريم الغناء...».

ثم قال: «ويعتبرُ هذا الفضل من أشدّ الكتابات تحريمًا للغناء، لكن أغلب أدلّته ضعيفة، وفيها غلو»!!

وانظر: «ابن قَيِّم الجوزية؛ حياته، آثاره، موارده» للعلامة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ (ص ٢٤٢).

= قلت: ما هكذا يا أستاذ! يُتَّهَمُ علماء الإسلام الكبار، وإليك البيان - مختصرًا -:
 فأولاً: ابن القيم لم ينقل آراءه في المسألة، فإنه ما ثمة آراء له، إنما هو رأي واحد؛ بل قُلْ: قول واحد لا غير؛ وهو التحريم.
 ثانياً: أوهم الأستاذ أن ابن القيم اعتمد على رأيه في المسألة ورأي شيخه (ابن تيمية)، ولكن الحال والمقال: أن الإمام ابن القيم حَشَدَ في كتابه العظيم «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» - لمن قرأ بعيني رأسه، ووعى بعقله وقلبه - الأدلة من الكتاب والسنة، وآثار سلف الأمة من الصحابة والتابعين، وهي كثيرة جداً في الكتاب، ومن قرأ كتابه وجده خالياً من الآراء والأقوال المجردة؛ بل جُلُّ ما فيه: أقوال النبوة، والصحابة، والتابعين، والعلماء السالفين...
 على عكس كتاب أخينا محمد - وفقه الله تعالى -؛ فهو خُلُوٌّ من هذا، مليءٌ بأقوال بعض الفقهاء المجيزين - المجردة عن الدليل الصحيح -، وأقوال (الموسيقين والمطربين)! وللأسف أقوال بعض الفسقة الماجنين!! والله الأمر.

ثالثاً: اعتبر الأخ الكريم - وفقنا الله وإياه - أن هذا الفصل من أشدّ الكتابات تحريماً للغناء...

أقول: نعم، ولا!

نعم؛ لأنه كالصواعق تنزل على أهل الغنا والطرب، فهذا شديدٌ عليهم، لا يقوون على سماع الكلام الرباني، لما ألفت قلوبهم وأسماعهم من سماع الكلام الشيطاني، وحب القرآن والغناء لا يجتمعان في قلب مؤمن، و«الغناء يُنْبِتُ النفاق في القلب...»، كما صحَّ ذلك عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
 ولا؛ لأن الأخ الفاضل - جئني الله وإياه مواطن الزلل ومعاقله - لو قرأ ما كتبه أساطين علماء الإسلام وربانيو هذه الأمة لما قال ما قال، ورسالتنا هذه من هذه.

وأخيراً: قوله - عفا الله عني وعنه -: «لكن أغلب أدلته ضعيفة، وفيها غلو!»
 هذا كلام بلا زمام ولا خطام - كما يُقال -؛ أما ضعف الأدلة؛ فيردّه التحقيق، =

٢١ - رسالة في السَّماع والرَّقص، لمحمد بن محمد المنبجي الحنبلي (٧٨٥)، طُبعت بدار ابن حزم البيروتية، بتحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق.

٢٢ - نزهة الأسماع في مسألة السَّماع، للحافظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥)، طُبِعَ بتحقيق: الدكتور عبد الله بن محمد الطريقي.

٢٣ - بوارق الإلماع في تكفير من يُحرّم مطلق السَّماع! للغزالي (٥٢٩)، مطبوع في الهند، نسخة حجرية في مجموع^(١)، معه:

٢٤ - فرح الأسماع برخص السماع، لأبي المواهب التونسي. و:

٢٥ - إبطال دعوى الإجماع في تحريم السَّماع، للإمام محمد بن علي الشوكاني (١٢٥٠).

= وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ قَلِيلٌ - وَقَلِيلٌ جَدًّا - مِنَ الْعِلْمِ وَالْإِنصَافِ لَعَلِمَ ذَلِكَ، فَالْأَدَلَّةُ قَوِيَّةٌ قَوِيَّةٌ، صَحِيحَةٌ صَرِيحَةٌ، مِنْ كِتَابِ اللَّهِ الْمَجِيدِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ الْأَمِينِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أُنِّمَ التَّسْلِيمُ، وَمِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَأَيُّ ضَعْفٍ فِيهَا: أَفِي إِثْبَاتِهَا؟ كَلَّا وَأَلْفَ كَلَّا، وَلَا. أَفِي مَدْلُولِهَا؛ هِيَهَاتَ، وَأَتَى! فَالرَّوْيَةُ الرَّوْيَةُ يَا إِخْوَانَنَا، وَالْعِلْمُ الْعِلْمُ، وَالْإِنصَافُ الْإِنصَافُ. أَمَا قَوْلُهُ: (وَفِيهَا غُلُوءٌ).

فهذا كلامٌ مَنْ لَا يَدْرِي مَا يَكْتُبُ! فَكَيْفَ يَنْسَبُ الْغُلُوءَ إِلَى الدَّلِيلِ؟! وَهُوَ مَا كَانَ إِلَّا دَلِيلًا؛ فَإِمَّا صَحِيحٌ أَوْ ضَعِيفٌ: مَدْلُولًا وَمَنْطُوقًا، إِثْبَاتًا وَإِدْرَاكًا... وَالْغُلُوءُ يُنْسَبُ لِأَقْوَالِ النَّاسِ وَأَعْمَالِهِمْ، لَا إِلَى مَا يَسْتَدُلُّونَ بِهِ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَقَعَ فِي مِثْلِ هَذَا، فَإِنَّهُ غُلُوءٌ!

(١) وعندي نسخة منه.

٢٦ - كف الرّاع عن مجرّمات اللّهُو والسّماع، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي (٩٧٤)، طُبع بهامش كتابه «الزّواجر عن اقتراف الكبائر»، ثم طُبع بمصر وبيروت، وسأشره قريبًا - إن شاء الله تعالى - محققًا تحقيقًا علميًا عن نسخة خطيّة.

٢٧ - الاعتناء بالغناء وفي أحكام السّماع، لعلي القاري الحنفي (١٠١٤)، مخطوط بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة (٣٦/٥١٩١) في ٤ روقات.

٢٨ - رسالة في تحقيق مسألة السّماع، لمحمد بن إبراهيم بن جماعة، منه نسخة مصورة خطية في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية (١٤٤٧).

٢٩ - حرمة الغناء والسّماع، لعصمة الله السهانفوري (١١٠٠)، مخطوط أصله في مكتبة الجامعة العثمانية بحيدر آباد، ومنه نسخة مصوّرة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة، تحت رقم (٥٩٩).

٣٠ - رسالة في حكم السّماع، لعلي النوري (١١١٨)، مطبوع في دار الغرب ببيروت.

ومن الكتب المعاصرة:

٣١ - تنزيه الشريعة عن إياحة الأغاني الخليعة، للشيخ أحمد بن يحيى النجمي (١٤٢٩)، طُبع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣٢ - حكم الإسلام في الموسيقى والغناء، للشيخ أبي بكر الجزائري - حفظه الله -، طُبع ملحقًا بالكتاب السابق.

٣٣ - الشَّهْب المرميَّة لمحق المعازف والمزامير وسائر الملاهي بالأدلة النقلية والعقلية، للشيخ عبد الرحمن بن عبد الله التويجري، مطبوع بمصر.

٣٤ - فصل الخطاب في الردِّ على أبي تراب، للشيخ حمود بن عبد الله التويجري رَحِمَهُ اللهُ، ردَّ فيه على أبي تراب الظاهري في إباحته للغناء.

٣٥ - أحكام الغناء والمعازف وأنواع الترفيه الهادف! للأستاذ سالم بن علي الثقفي، طُبع بدار البيان بالقاهرة. مال فيه مؤلفه إلى إباحة الأغاني والموسيقى!

٣٦ - الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام! لعبد الله بن يوسف الجديع، طُبع بمؤسسة الريان البيروتية، وهو كتاب سيئ، ذهب فيه مؤلفه - هداه الله - إلى إباحة الغناء والمعازف بحجج سقيمة واهية، وحرَّف فيه الأصول والفروع، ولفَّ ودارَ؛ بفهمٍ سقيم، ونظرٍ قاصرٍ عليلٍ؛ كفهمٍ ونظرٍ مَنْ هو بين ظهرائهم، والله الهادي والمُعِين.

٣٧ - فقه الغناء والموسيقى! للدكتور يوسف القرضاوي، مطبوع، وهو كسابقه لكن على الطريقة العقلانية، وحال الرجل معروف، والله المستعان.

٣٨ - الغناء والمعارف في الإعلام المعاصر وحكمهما في الإسلام! لمحمد بن عبد الرحمن المرعشلي (البيروتي)، طُبع بدار المعرفة البيروتية، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الكتاب قبل قليل، وهو كسابقيه، لكنه ضعيف جداً من الناحية العلمية.

وهذه الكتب الأربعة الأخيرة ردٌ عليها الشيخ عبد الله رمضان بن موسى، وطبع كتابه بدار المؤيد بالسعودية، وهو ردٌ علمي طيب قوي.

٣٩ - تحريم آلات الطرب، أو: الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعارف والغناء، وعلى الصوفيين الذين اتخذوه قربةً ودينًا، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني رحمَهُ اللهُ، وهو كتاب قيّم، أثري علمي؛ طُبع بدار الصديق بالسعودية.

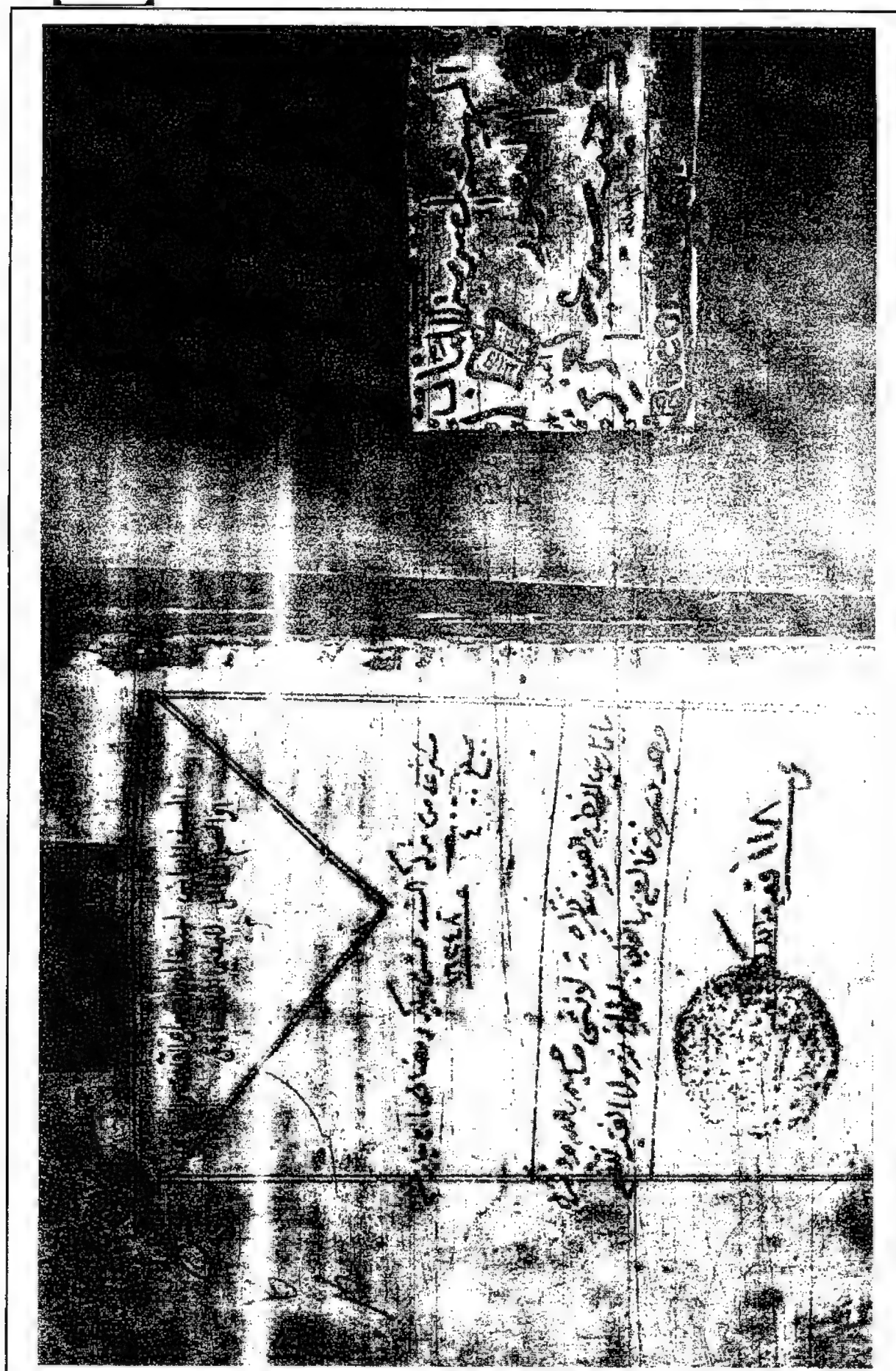
٤٠ - أحاديث المعارف والغناء، دراسة حديثة نقدية، لمحمد عبد الكريم عبد الرحمن، طُبع بدار ابن حزم البيروتية، وهو في أصله رسالة ماجستير مقدّمة في جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، وهو كتاب جيّد، ودراسة قوية في المسألة.

٤١ - الرِّيحُ القاصِفُ على أهل الغناء والمعارف، ردٌ على كتاب «أحكام الغناء والمعارف» لسالم الثقفي (والقرضاوي، والجديع، والمرعشلي)، لذياب بن سعد آل حمدان الغامدي، وهو كتاب قويّ جيد، طبع بمكتبة المزيني بالسعودية.

هذا بعض ما وقفتُ عليه من الأسماء المؤلفة في المسألة، وبقي
الكثير، لعلّي أذكر بعضها في مناسبات أخرى، والحمد لله.



طور المخطوطات



صورة طرزة المخطوط من النسخة «م»

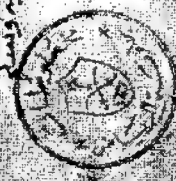


صورة الورقة الأخيرة من النسخة «م»

اسم الله الرحمن الرحيم قال شيخنا الامام العلامة
ابويحيى مصطفى البرلسي المياكي الانصاري الشنبري البزازي
حفظه الله تعالى ولفظ به وبالله المستعين يوم الثلاثاء
الحمد لله الذي يقذف الحق على الباطل فيدفعه فاذا هوى الحق
وارسل رسوله بالهدى ودين الحق يظهر وعالي الدين كله ولو كره
المعاند والمناقض : والصلاة والسلام على من بعث لتتم مظاهر
الاخلاق في الظاهر وتشرع في كل زيادة وتختلص ذميمة يستحقها
الفساد : وعلى اله واصحابه والتابعين : خصوصاً من اراد الله
به الخير فقهه في الدين : اما بعد فقد باننا عن تقرير سلكنا في الحق
وقام الله من السور والبوس : انه قد ظهر به عالم يعني بابا كجمل
الغنا بالآلات ذوات الاوتار : وانه نسب ذلك لهذا هو الالهة و
بعض الصبية وعلماء الامصار : وانه ينفع على من اكثر ذلك
وقال بالتحريم : فقلنا سبحان الله هذا ايهما عظم : وكذا
انما قالوا فيهمنا : واعرضنا عن حديثه وطرحناه : لكونه ذكر
رجلا خفا نطق فيه العلم والعقل والدين : وما كنا نقسمه بشيء من
هجوم الجاهل والمجاهل : اني اروهلة الدنيا فينا بطنه وهو عندنا
معروف : ففقدنا ان السلف كان على الصفة : ففقدنا العلم والحرف :
وجعلنا اقوالنا الله وان الله راجعون : وريكم ما كان صدور
وما يصليون : واخذت ايتا ملها سطر اسطر : واخذت في شائها
رجلا واوحوا في شرايت قدح في نفسي ان الكثرة في شائها مظهر :
وانه ان لم يكن واجبة فهو مستوف : لان الامر وان كان اظهر من
ان يتقوى على العالم الطامل : لكن لنفسه الوقت وزجرت القول
قد بقي على الغاصر والخطيل : لكني اقتصر من ذلك على ذهبي
الذي استعمل محطه وتقله : وغيره فهي يسال عنه من
يها قول والله استغنى عن سوان القيتا ما قولكم ادا الله

النفع

النفع كبري رطل شهره انه من العلماء المياكي دخل في جمل
الوزاري وليمة عرس متعلقة بسعادة ذلك الوزير وكان في ذلك
المجلس جماعة من العلماء جفينة وما كثر وكان سماعه في
الوزير قد امر باحضار الوزير معه وصرعه وصرعه عليه فصرعه
وعمره بغيره خلاصا من كلامه العارف بالله سيد علي
وقام رضي الله عنه فانكره فطرح ذلك الرجل اخل على مكانه ذلك
المجلس حتى شافوه من المسب وابطل الفتنة واقام اصحاب
المويسقة من دوا المجلس فورا نظاره ذلك ليس في مجلسه
بالنسبة الذي اهدى الثلاثة اي جفينة وما كثر والمشافعة في
الله عنهم للكون الغنا اليه كبري خال من الخش مع ان المسئلة
خلافة في المذهب المذكورة اعيد ونا الجواب اننا من وجع
الصرخ من نقول المذهب الثلاثة المذكورة حتى فعل حكم الله
في ذلك لكم الشرايت الهيلك الوهاية : ومن المقصود من
واما على من هب الصا الطبية فلان سماع الاوتار في ذلك البابا
جمع من علمها لهم حكم الامام ابن عروبة في مختصره المشهور عن
ابن جيب اياحه سماع المهر وهو المعروف في الناموس و
جيب احد الالهة التي هدمت في هب ماليا بل نقل مختصر مجلس
العبد عن الامام ما يرضي الله عنه نقل الامام ابن عروبة في
مختصره المذكور عن تاريخ الخطيب اي كبريتا في ذلك ان اراه
ابن سعد الهدي في قدم العراق فاكرمه الرئيس فسل عن الفنا فاف
بابا حنة فاناه بعض المحدثين لسمع منه احادية الزهر فصرعه
يعني فقال كنت حروبا على السماع صنف اما الان فالسنة من
حرفا به افتاد اذا لافدت الاشقق صنف على وعلى ان حدة بعد
ما اقيمت حديثا حتى اقيمت فيله فيله ذلك الرئيس قد في فصار
حديث المختروسة التي وظهرها رسول الله صلى الله عليه وسلم



واقوال الشيوخ وذاهم اصبح واحكاما لا يخفى وقد اثنى من نصر صبح
ونكرة من الصريح منها ما فيه كفاية واراد كذا في قوله في قوله في قوله
روى عن ابن القاسم من دعي لصنيع فوجد فيه لعبا ان كان الشيء الخفيف
من الدق والكبر والشيء الذي يلعب به النساء لا يابس به وروى عن مالك
في الدق والكبر لا يابس به اصبح يعني في العرس خاصة للنساء وعنه عليه الصلاة
وانما لم يسم الله قال اظهر من النكاح واضربوا عليه بالعربا يعني الدق المدور اصبح
ولا يابس في العرس وهو الدق المركب واحب الي ان لا يكون مع الدق غيره وعليه معنى
السلف وان كان معه الكبر لا يابس ولا يجوز ان يكون معها غيرها ولا يجوز ان
يغير ولا يجوز النكاح على حال لا فيه ولا في غيره وكتب عمر بن عبد العزيز بقطع
الامر كله الا الدق وحده والعرس والواجب على الامام ان يهني عن القناس
وعلايته ويتقدم في ذلك ويعاقد عليه ويامر بكسر ما هي اللاعن كالادراق
والزمارات والاعزاز والبرابط وجميع الانهر وشبهه من باطلهم ما عدا
الدق والكبر والمزهر وفي الكبر ما فيه والدق اخذ من المزهر وسماه عن الدعوى
الثلاثة الا في عرس سر او ملاسة ومن شجرة في عرس وحب على الامام الذي
عنه والعرس عليه وتقطيع الا لبحر في العواقب في بيوتهم وهو العرس في
حقيقتهم ما لم يكن معه غيره اصبح حذف اذا علمت ما تلوته عليه طاهر لك
طهر الشمس في راجع النهار ان هذا الشيء قد اخطا في ذكره خطا فاحشاه
وحده متعدي وان قد اساء كل الاشياء حيث يشاء المذاهب ما هي برئيتهم
وانكر ما فعله الاثمة والخلفاء والعلماء حيث ما فعله الاثمة وجميع ما خسرو
وكان اللان في حاله المسمى الاحمال فانه اخل من ان يرد عليه وقد سبق من الان
عند ابراهيم بن محمد بن سبل بن رافع ما علمت من ذلك وما لم اعلم
اعودته من غيره القلم وراثة العرس التي هي انما هي صياك والحمد والحمد
يك من مخطوط النار اللهم لا تكرهنا عند الحاجة ولا تقطع عنا عوائد الانبياء
ومن علسا جميل النسر واللطف وحسن الختام والحمد لله لا احسن
تساع عليه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
والحمد لله استن ما وجد بخطه خطه الله

باسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
فإن شئتم إلا ما العالم العلامة العلي القمي به التي فخط آيات
عالمه تعالى وسنة رسول الله صلى الله على
وحيد دهره ولقد عصى أبو يحيى مصطفي السمر
الانثوري الكبير بالولا في حفظ الله تعالى ولطف به وبالكسبي
يوم التلا في امير ما رواه العلي الهدي الذي يقذف بالحق على
الباطل فيدمغه في داهي زلزل وازلزل من ربه بالهدى وبنا الحق
ليظهر على الدنيا لله ولكبره المآند والمآفق والعلامة والسلام
عليه من بعد تسليم بشارم الا حلاق والظاهر من ربه عن سلمه
وحصله فيمنه بتجملها الغساقا وعلى الله وأصحب به والي بعين
خمسها من أم إداد الله به الخير فقهه في الدين ابا بعد نفسه
بالفناء عن كثر كثر به المحرك في الله من السوم واليوس الله
قد ظهر به علم ديني بأحد سماع القميا بالآلات ذوات الاقواس
وانه نسب ذلك لاهب الائمة وبعض الصدى به وعلى الامصار
وانه شاع على من الكثرة وقال بالتحريم فقلنا سبحان الله
بشأن عظيم وكذا بنا الساقل او التهمنا به واعرضنا عنه حدسه
وظهر حيا به وكثر به رجلا وكثر به لطفه فيه العلم والمعل والدنيا
وما كان منهم بشي من سمى الجملة واليهم به انا ووصلت
الشيخ في خطبه وهو عند تأمرو في وفه فقلنا ان الله
على العلي بعد شقي الخلد والكرور واجعلت اقول ان الله والي
اليه من جملة ويكره يعلم ما كنا صدورهم وما يعلون واجد
انما لم يسل سطره ولا قدم في فاه رجلا وارجله في
انفج في نفسي ان الكتب في سنة لم يطلوب ولا ان لم يكن في
نفسه سد وبه الان وان كان اظهر من ان يخطي على العالم احدا
الكل ما وكلت لنفسه الوقت وزخر في القول قد يخطي على العالم احدا

والقول على كسبي انفسه من ذلك على منطقي الذي انكسر في خطبه
ويقال في غير منطقي يسئل عنه من اظهره في قول وبالله السنين
الامر في خطبه كذا دام الله النفع بكم في رجاء الله عنه انه
في القول على خطبه في خطبه احد الوزير في وليه عرس خطبه
فمنق بسما ذوقه الوزير في ذلك المجلس جماعة سن
العلم خفيه وما كنية كنان سماه ذلك الوزير قدامه با حضا
المريسة وضربهم وعنا بهم عليها فخرى وعقول بنته خاله من
الحج من كلاله البارز بالله سدي علي في رعي الله عنه
في كثر ذلك الروح الا على في ثمان نذكر المجلس حتى راعهم
بالسب وبطل القميا وانما اصحاب المريسة من ذلك المجلس
فصل الكثرة في ليس في صلبه بالنسبة لئلا الهب الكلاله الح
خسنة وما كان في رضى الله عنهم تكون القميا المذكورة
خال من الخمس مع ان المسئلة خاله في ذرة المذهب المذكورة
افد من الخمس بالتقضيح والهدى الفخر من قول المذهب
المذكورة المذكورة حتى تعلم حكم المذرية ذلك وكلم النوان من الملك
الوهي من رضى المصنوع من الجواب ولما على من ذلك المالك
فلا سماع الا بقر قد ذهب الى اية حجة حتى من علمهم بحكي
الاجام اية عين في المصنوع المذكور عند اية حبيب اية حجة
سماع المصنوع المذكور في المصنوع ولبا حبيب احد الائمة
المصنوع في مذهب ما كان في نقل حضور في المجلس العبدان عفت
الاجام ما كان في المذهب نقل المذهب ما كان في مذهب
المذكور عن تارة المصنوع اية حبيب ما كان في مذهب
منه بعد المذهب في قديم القول في كبرية المصنوع في مذهب
فان في ما حجة في بعض المذهب في مذهب من احد اية حبيب
فمنه يعني في مذهب حبيب علي السماع في مذهب ما كان في مذهب

سألا بوقا والزمرات والاعواد والبراقع وجميع الآلهة
من باطلهم بأعداء الحق والكبر والكره والكره والكره
والحق أخفى من البرق ومضى عن القلب هوذا السلام
عزس سرا وثلاثية وفي كبرياء فيسخر من وجه علي الله
الذي عنه والفرح عليه وقطعه الله الذي من كبرياء
يوثنت فهو كبرياء في كبرياء بل لم يلقه الله في كبرياء
إذا علمت ما تلوته عليه فلم لك ظهور النجوم في السما
أن هذا الحق قد أخطأ في فتواه خطا في حجة من حجة
وأنه قد أخطأ في كل الآلة حيث نسب لك أفعسا في كبرياء
ولكن ما فعله الآلهة والخلق والخلق وحسب تقيدها الإله
ما حسنه وسان اللائق بحاله بهذا الحق الإله أن قد أخطأ
أن يرد عليه وقد سبق في الاعتذار واستغفر الله من كبرياء
وما هم ما علمت من ذلك وما لم أعلم وأتودع من تقوى العلم
القدم اللهم إني أركب لك رضا والجنة وأتودع من تقوى
والنار اللهم لا تكربنا عند الخيانة ولا تقطع عنا بعد الانذار
وما علمت الجمل الصبر والطق وحسب الختام والحمد لله
لا أحصي ثنا عليه والصلاة والسلام على

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

تسلم والحمد لله على التمام

وعلى الله علي

سيدنا محمد

وسلم

الحمد

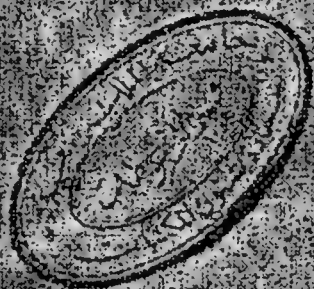
الحمد

الحمد

فظد الله يا محمد
ربنا طويلا آمينا

الحمد لله الذي
الله يا محمد

على الامام ان يرى عن الغناء شراً وعلايته وبقدم في ذلك ويعاقب عليه ويأمر
بكس ملاهي الملاعبين كالابواق والزمارات والاعواد والرباط وجميع الاكثام
وشبهه من باطلهم ما عدا الدف والكبر والمزهر وفي الكبر ما فيه والدف احد
من المزهر ويرى عن اللعب بهذه الثلاثة الا في عرس سر وعلايته ومن
شهر في غير العرس وجب على الامام النهي عنه والضرب عليه وقطعه بالحدود
العواقب في بيوت من فهو بحقن ما لم يكن معه غيره او ببعض حدف اذا علق بالحدود
عليك فظهر لك ظهور الشمس في رابعة النهار ان هذا المقتضى قد اخطأ في فتواه
خطأ فاحشاً من وجوه متعددة وقد استاء كل الاساءة حيث نسبت للملوك
ما هي بريئة منه وانكر ما نقله الائمة والخلفاء والعلماء وحسن ما فتحه الائمة
وقبح ما حسنوه وكان اللائق بحال هذا المقتضى الاهمال فانه اقل من ان يرده عليه
وقد سبق مني الاعتذار واستعفاء الله من كل ذنب وعار وما عذر من ذلك
وما لم لعلم واعوذ بالله من هفوة العظم وسلم القدمين اليك السلام
رحمك والجنة واعوذ بك من سقطك والدار النهم لا عار ما عند الخاتمة
ولا تطع عند عذبات الانعام وعرض عليا سبيل السجود المظلمة
الانعام والحمد لله لا احصى مناهجك والصلوة والسلام على سيدنا
محمد وكل منسب اليك ما يرى ما وجدته في هذه الرسالة التي هي مقولة
خط المؤلف حفظ الله وادام بفع المسلمين به الى يوم القيامة امين بحمد
الامين تحت علمه وتأملها عند الفقير الفقير في الرعي عفو ربه امين الرضا
عمر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين المرحومين وكان القراج منها في يوم
خار اول سنة الف وثلث مائة واحدى وخمسين وسمي
المسند على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



النصُّ المُحقَّق

السَّيْفُ الْيَمَانِيُّ
 لِمَنْ قَالَ بَحْلٌ سَمَاعُ الْآلَاتِ وَالْمَغَانِي
 أَوْ
 السُّمُّ الْقَاتِلُ لِلْمَفْتِي الْمَتَسَاهِلِ

تأليف

العلامة أبي يحيى مصطفى البرلسي
 المالكي الأزهري البولاقي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين^(١)

قال شيخنا الإمام العلامة^(٢) أبو يحيى مصطفى البرلسي المالكي الأزهري، الشهير بالبولاقي - حفظه الله تعالى، ولطف به وبالمسلمين يوم التلاقي^(٣) :-

الحمد لله الذي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ،
وأرسل^(٤) رسوله بالهدى ودين الحق لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ
الْمُعَانِدُ وَالْمُنَافِقُ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ بُعِثَ لَتَتِمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ، الْمُطَهِّرِ
شَرْعُهُ عَنْ^(٥) كُلِّ رَذِيلَةٍ وَخَصْلَةٍ ذَمِيمَةٍ يَسْتَحِقُّهَا^(٦) الْفُسَّاقُ، وَعَلَى آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ، خُصُوصًا مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ الْخَيْرَ فَفَقَّهَهُ فِي الدِّينِ.

(١) ليعت في «ج»، وفي «هـ»: وصلى الله على سيدنا محمد وسلم.

(٢) في «هـ»: العالم العلامة، البحر الفهامة، الحافظ لكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، العامل بهما، وحيد دهره وفريد عصره.

(٣) في «هـ»: آمين يا رب العالمين.

(٤) في «س»: وأظهر.

(٥) في «س»: من.

(٦) في «ج»: يستحلها.

وفي «هـ»: يتحلها.

أما بعد؛ فقد بَلَّغْنَا من ثغرِ سكندرية المحروسة^(١) - وقاه الله من
السوء والبؤس - أنه قد ظهر به عالم يُفتي بإباحة سَمَاعِ الغناء بالآلات
ذوات الأوتار، وأنه نَسَبَ ذلك لمذاهب الأئمة وبعض الصحابة وعلماء
الأمصار، وأنه شَنَّعَ على من أنكر ذلك وقال بالتحريم!

فقلنا: سبحان الله! هذا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ! وكَذَبْنَا النَّاقِلَ وَاتَّهَمْنَاهُ،
وأَعْرَضْنَا عن حديثه وطَرَحْنَاهُ، لكونه ذكرَ رجلاً كَثَا نَظْرُ فيه العلم
والعقل والدين، وما كَثَا نَتَّهْمُهُ بشيءٍ من مُجُونِ الجَهْلَةِ والمجانين.

إلى أن وصلت إلينا فُتْيَا بَخْطَه - وهو عندنا معروف -، فتحققنا
أنَّ النقلَ على الصَّحَّةِ بِمُقْتَضَى الخطِّ والحروفِ، وجعلتُ أقولُ: إِنَّا لله
وإِنَّا إليه راجعون! وربُّك يعلمُ ما تكنُّ صدورُهم وما يُعلنون.

وأخذتُ أَتَأَمَّلُهَا سَطْرًا سَطْرًا، وأَقْدَمُ في شأنها^(٢) رِجَالًا وَأَوْخَرُ أُخْرَى،
ثم انقَدَحَ في نفسي أَنَّ الكُتْبَ في شأنها مطلوبٌ، وأنه إن لم يكن
واجبًا فهو مندوبٌ؛ لأنَّ الأمرَ - وإن كان أظهر من أن يَخْفَى على
العالمِ^(٣) الكاملِ -، لكن لفساد الوقت وزخرفة القول^(٤)، قد يخفى
على القاصر والجاهل، لكنني اقتصرت^(٥) من ذلك على مذهبي^(٦)
الذي أَشْتَغَلُ بحفظه ونَقْلِهِ، وغير مذهبي يُسألُ عنه من أهله.

(١) في «ه»: المحروس.

(٢) (في شأنها) ليست في «س».

(٣) في «س»: العاقل.

(٤) في «س»: العقول.

(٥) في «ه»: أقتصر.

(٦) هو مذهب الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ.

[أولُ الفتيا^(١)]

فأقول - وبالله أستعين - : نصُّ سؤالِ الفتيا :

ما قولكم - أدام الله النفعَ بكم - في رجلٍ شهر عنه أنه من العلماء المالكية، دخل في مجلس أحد الوزراء، في وليمة عُرْسٍ، متلفق^(٢) بسعادة ذلك الوزير، وكان في ذلك المجلس جماعة من العلماء : حنفية ومالكية، وكان سعادة ذلك الوزير قد أمره بإحضار الموسيقى وضربهم وغنائهم عليها، فضربوا وغنَّوا بغناء خالٍ من الفُحْشِ، من كلام العارف بالله سيدي علي وفا عليه السلام، فأنكر ذلك الرجل الداخل على مَنْ كان بذلك المجلس، حتى شافَهُمْ بالسَّبِّ، وأبطلَ الغناء، وأقام أصحاب الموسيقى من ذلك المجلس؛ فهل إنكاره ذلك ليس في محلِّه بالنسبة للمذاهب الثلاثة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي عليه السلام، لكون الغناء المذكور خالياً من الفُحْشِ، مع أن المسألة خلافية في المذاهب المذكورة؟

أفيدونا الجواب بالتوضيح والنص الصريح، من نقول المذاهب الثلاثة المذكورة، حتى نعلم حُكْمَ الله في ذلك، ولكم الثواب من المَلِكِ الوَهَّابِ.

ونص المقصود من الجواب : أما على مذهب المالكية^(٣)؛ فلاُن

(١) من هامش «س».

(٢) في «س» : متلفق.

(٣) في «س» : مذهب الإمام مالك.

سماع الأوتار قد ذهب إلى إباحته جمع من علمائهم، حكى الإمام ابن عرفة^(١) في مختصره المشهور، عن ابن حبيب^(٢) [إباحة سماع المزهر - وهو العود - كما في «القاموس»]^(٣).

وابن حبيب أحد الأئمة المجتهدين في مذهب مالك؛ بل نقل حضور مجلس العيدان عن الإمام مالك رضي الله عنه، نقل الإمام ابن عرفة في

(١) هو: محمد بن محمد بن عرفة الوردغمي التونسي، أبو عبد الله المالكي، من علماء المالكية الكبار، إمام وخطيب جامع الزيتونة في وقته، وُلد سنة (٧١٦)، وتوفي سنة (٨٠٣)، له تصانيف عديدة، أكثرها في فقه المالكية. انظر عنه: «الضوء اللامع» (٩/٢٤٠ - ٢٤٢)؛ و«الديباج المذهب» (ص ٣٣٧ - ٣٤٠)؛ و«ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد» (١/٢٣٦)؛ و«إنباء الغمر بأبناء العمر» لابن حجر (٤/٣٣٦ - ٣٣٨)؛ و«بغية الوعاة» للسيوطي (١/٢٢٩) وغيرها.

(٢) هو: الإمام العلامة أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة ابن الصحابي عباس بن مرداس السلمي العباسي الأندلسي القرطبي المالكي.

فقيه الأندلس وعالمها، وُلد في حياة الإمام مالك، بعد السبعين ومئة، كان موصوفاً بالحدق والفقه، صنّف تصانيف كثيرة، وحمل علم مالك؛ من ابن الماجشون، وأسد بن موسى، وأصْبَغ بن الفرّج وغيرهم.

قال الذهبي: «كان حافظاً للفقّه، نبيلاً، إلا أنه لم يكن له علمٌ بالحديث، ولا يعرف صحيفه من سقيمّه، دُكِرَ عنه أنه كان يتسهّل في سماعه، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر روايته». توفي رحمته الله سنة (٢٣٨).

انظر: «جذوة المقتبس» (ص ٢٨٢ - ٢٨٣)؛ و«ترتيب المدارك» (٣/٣٠ - ٤٨)؛ و«تاريخ علماء الأندلس» (١/٢٦٩ - ٢٧٢)؛ و«سير أعلام النبلاء» (١٢/١٠٢ - ١٠٧)؛ و«نفح الطيب» (٢/٥ - ٨)؛ و«الديباج المذهب» (ص ١٥٤ - ١٥٦) وغيرها.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «س».

مختصره المذكور عن تاريخ الخطيب أبي بكر بن ثابت^(١)، فذكر أنَّ إبراهيم بن سعد المدني^(٢) قدم العراق، فأكرمه الرشيد، وسئل^(٣) الغناء، فأفتى بإباحته، فأتاه بعض المحدثين ليسمع منه أحاديث الزهري، فسمعه يُغني! فقال: كنت حريصاً على السماع منك، فأما الآن؛ فلا سمعتُ منك حرفاً أبداً. فقال: إذا لا فقدتُ إلا شخصك عليّ، وعليّ إن حدثتُ ببغداد ما أقمتُ حديثاً حتى أغني قبلاً.

فبلغ ذلك الرشيد، فدعى به، فسأله عن حديث المخزومية التي قطعها رسول الله ﷺ في سرقة الحلبي، فدعا بعود. فقال الرشيد:

- (١) في «س»: «ابن أبي بكر بن ثابت»! وزيادة ابن؛ خطأ. وهو: الخطيب أبو بكر أحمد بن علي البغدادي الحافظ. وهذا الخبر في «تاريخه» (٦/٨٤).
- وذكره: محمد بن طاهر الشيباني أبو الفضل المقدسي في «كتاب السماع» (ص ٦٥ - ٦٦)؛ وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧/٩ - ١١)؛ والنويري في «نهاية الأرب» (٤/٢١٥ - ٢١٦)؛ والذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢/٥١ - ٥٢).
- (٢) في «م»: المدائني. وهو: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (الصحابي)، أبو إسحاق القرشي الزهري العوفي المدني. حدث عن أبيه، وابن شهاب الزهري وجماعة، وكان من رواة الحديث الثقات، وُلد سنة ثمان ومئة، وحديثه في الكتب الستة. توفي في بغداد سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣)، وقيل: سنة (١٨٤).
- قال الذهبي: «كان ممن يترخص في الغناء على عادة أهل المدينة، وكأنه ليم في ذلك، فانزعج على المحدثين، وخلف أن لا يُحدث حتى يُغني قبله! فيما قيل».
- انظر عنه: «تاريخ بغداد» (٦/٨١ - ٨٦، ترجمة رقم: ٣١١٩)؛ و«سير أعلام النبلاء» (٨/٣٠٤ - ٣١٠)؛ و«تذكرة الحفاظ» (١/٢٥٢) وغيرها.
- (٣) في «س» و«ج» و«ه»: فسئل.

أَعُوذُ المَجْمَر؟ فقال: لا، ولكن عود الطرب! فتبسّم، ففهمها إبراهيم بن سعد، فقال له: بلغك يا أمير المؤمنين حديث الذي أَلْجَأَنِي إلى أَنْ حَلَفْتُ. قال: نعم. فدعا له الرشيد بعود، فغَنّاه:

يا أُمّ طَلْحَةَ إِنَّ الْبَيِّنَ ^(١) قَدْ أَفْدَا ^(٢) قُلَّ الشَّوَاءِ ^(٣) لَأَنْ كَانَ الرِّحِيلُ غَدَا

فقال له الرشيد: مَنْ كَانَ مِنْ فَقَهَائِكُمْ يَكْرَهُ السَّمَاعَ؟

فقال: مَنْ رَبَطَهُ اللَّهُ.

فقال: هَلْ بَلَغَكَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ؟

قال: لا والله، إِلَّا أَنِّي أَخْبَرَنِي مُخْبِرٌ أَنَّهُمْ اجْتَمَعُوا فِي مَدْعَاةٍ كَانَتْ فِي بَنِي يَرْبُوعٍ، وَهُمْ يَوْمَئِذٍ جُلَّةٌ، وَمَالِكٌ أَقْلَهُمْ فِي فَقْهِهِ وَقَدْرِهِ، وَمَعَهُمْ دُفُوفٌ وَمَعَازِفٌ وَعِيدَانُ [يُغَنُّونَ] ^(٤) وَيَلْعَبُونَ، وَمَعَ مَالِكٍ دَفٌّ وَهُوَ يُغَنِّيهِمْ ^(٥):

(١) فِي «س» فَوْقَهَا: الْقِرَاق.

(٢) فَوْقَ الْكَلِمَةِ فِي «س»: قَرُبَ.

(٣) فَوْقَ الْكَلِمَةِ فِي «س»: الْإِقَامَةُ.

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ «ه».

(٥) هَذَا كَذِبٌ عَلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ لَا يَصِحُّ، وَسَيَأْتِي عَنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ حَرَّمَ الْغِنَاءَ وَكَرِهَهُ بِشِدَّةٍ، وَجَعَلَهُ مِنْ عَمَلِ الْفَسَاقِ!

قُلْتُ: وَالْخَطِيبُ ذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ بِإِسْنَادِهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي عَلِيٍّ الْمَعْدَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَهْرَانَ الصَّقَّارِ الضَّرِيرِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خَلْفِ بْنِ قَدِيدٍ أَبُو الْقَاسِمِ - بِمَصْرَ -، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ عَفِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَدِمَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ الزَّهْرِيِّ الْعِرَاقِي... فَذَكَرَ الْقِصَّةَ.

وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ فِيهِ ابْنُ حَبَانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (٢/٦٧)، =

سُلَيْمَى أَزْمَعَتْ بَيْنَنَا فَأَيْنَ تَظُنُّنَا أَيْنَا؟
وَقَدْ قَالَتْ لِأَتْرَابِ لَهَا زَهْرٌ تَلَاقِينَا
تَعَالَيْنَا، فَقَدْ طَابَ لَنَا الْعَيْشُ، تَعَالَيْنَا
فَضَحَكَ الرَّشِيدُ، وَوَصَلَهُ بِمَالٍ عَظِيمٍ.

ثم قال الإمام ابن عرفة:

قلت: إِمَامَةُ أَبِي بَكْرٍ الْخَطِيبِ وَعِدَالَتُهُ ثَابِتَةٌ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ
خَرَجَ لَهُ أَهْلُ الْكُتُبِ السِّتَّةَ. اهـ.

وهذا التعديل من ابن عرفة مُشْعِرٌ بِمَيْلِهِ إِلَى الْإِبَاحَةِ.

وقال الإمام أبو بكر ابن العربي المالكي في شرحه على «سنن
الترمذي»^(١) - لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى إِبَاحَةِ الْغِنَاءِ -: «وَإِنْ انْضَافَ إِلَى ذَلِكَ
عُودٌ؛ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَزْمَارُ الشَّيَاطِينِ فِي

= ترجمة رقم: ٦١٥): «يُرْوَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ الثَّقَاتِ الْأَشْيَاءِ الْمَقْلُوبَاتِ، لَا يُشَبِّهُ
حَدِيثُهُ حَدِيثَ الثَّقَاتِ...».

(١) «عارضه الأحوذى» (٢٨٢/٥)، وَنَصُّ كَلَامِهِ هُنَاكَ: «فَأَمَّا مَنْعُ بَيْعِ الْمَغْنِيَةِ؛
فَيُنْبِئُ عَلَى أَنَّ الْغِنَاءَ حَرَامٌ أَوْ حَلَالٌ، وَلَيْسَ الْغِنَاءُ بِحَرَامٍ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ
جَمَعَهُ فِي بَيْتِهِ وَبَيْتِ غَيْرِهِ، وَقَدْ وَقَفَ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ، وَإِنْ زَادَ فِيهِ أَحَدٌ عَلَى
مَا كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ عُودًا يَصُوتُ عَلَيْهِ نَغْمَةٌ؛ فَقَدْ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ: «مَزْمَارُ
الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! قَالَ: دَعَاهُمَا، فَإِنَّهُ يَوْمَ عِيدٍ».

وَإِنْ اتَّصَلَ نَقْرُ طَنْبُورٍ بِهِ؛ فَلَا يُوْثِّرُ أَيْضًا فِي تَحْرِيمِهِ، فَإِنَّهَا كُلُّهَا آلَاتٌ تَتَعَلَّقُ
بِهَا قُلُوبُ الضَّعَفَاءِ، وَلِلنَّفْسِ عَلَيْهَا اسْتِرَاحَةٌ وَطَرَحٌ لِثَقَلِ الْجَدِّ الَّذِي لَا تَسْتَحِيلُهُ
كُلُّ نَفْسٍ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قَلْبٌ، فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ نَفْسٌ؛ فَقَدْ سَمَحَ الشَّرْعُ لَهَا
فِيهِ...».

وكلامه هذا مردود، تردُّه الأدلة الشرعية، كما سيأتي، والله المستعان.

بيت رسول الله ﷺ؟!». فقال رسول الله ﷺ: «دَعَهُمْ؛ فَإِنَّهُ^(١) يَوْمَ عِيدٍ^(٢). فلا يؤثر في التحريم، فإنها كلها آلات تقوى بها قلوب الضعفاء، وتستريح^(٣) النفوس بها».

وَأَلَّفَ الْأَسْتَاذُ أَبُو الْمَوَاهِبِ التُّونِسِيُّ^(٤) رسالةً في إباحة السَّماع، حكى فيها سماع الأوتار عن جمع من الصحابة والتابعين، فذكر منهم: عبد الله بن عمر^(٥)، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن الزبير، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وخارجة بن زيد^(٦)، وعبد الرحمن بن حسان، وسعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، والشَّعبي، وابن أبي عتيق، وأكثر فقهاء المدينة. اهـ.

وَأَبُو الْمَوَاهِبِ الْمَذْكُورُ مِنْ أَعْيَانِ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ، وَأَحَدُ أَقْطَابِ

(١) في «م»: فإنهم!

(٢) أخرجه البخاري (٩٥٢، ٩٨٧، ٢٩٠٦، ٣٥٢٩، ٣٩٣١)؛ ومسلم (٨٩٢).

قلت: وليس في الحديث ما أراد ابن العربي وغيره ممن يجيز الغناء، فإن النبي ﷺ أقرَّ أبا بكر رضي الله عنه على قوله: «مزمارة الشيطان»، وإنكاره ﷺ يدلُّك على أن المستقرَّ عند الصحابة أن الغناء حرام، وإلا لِمَ كان إنكاره رضي الله تعالى عنه؟!.

ثم إن النبي ﷺ علَّل تركهما: بأنه يوم عيد، فاستدلَّ أهل العلم على الرخصة في غناء الجواري - وهنَّ البنات الصغار - في يوم العيد.

(٣) في «س»: وتنشرح. وفي «ج» و«ه»: وتستروح.

(٤) هو: محمد بن أحمد الشاذلي، أبو المواهب التونسي، نزيل مصر، من أعيان الصوفية، توفي في أوائل القرن العاشر.

انظر: «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي (ص ١٣).

(٥) في «س»: ابن عمر.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من «س».

العارفين الشاذلية؛ ذكره الإمام الشعراني في «طبقات الصوفية»^(١)، وطوّل ترجمته.

ثم قال: وغير خافٍ على مَنْ له حظٌ من علمٍ أنه حيث كانت مسألة سماع الأوتار من المسائل التي حُكِيَ فيها الخلاف عن^(٢) الصّدر الأول، وغيرهم من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم من مشايخ المذاهب؛ فسبيلها سبيل غيرها من المسائل الاجتهادية التي^(٣) لا يتّجه فيها الإنكار؛ لأن اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى^(٤)، كما جاءت^(٥) به الأخبار، التي عمل بها الأئمة الكبار، ومنهم الإمام مالك رحمته الله، فقد روى الخطيب في «تاريخه»^(٦): أن هارون الرشيد قال

(١) (١/٣٧٦ - وما بعد).

وكتاب «طبقات الصوفية» - هذا - كتاب مليء بالشطحات والخرافات، وأمر تضحك منها العقول، وتنكرها الفطر السليمة، وحكايات عجيبة! نسأل الله تعالى أن يحفظ علينا ديننا وعقولنا.

(٢) في «س»: عند.

(٣) في «م»: الذي.

(٤) ليست في «س».

قلت: ولا يصح في ذلك حديث، والله أعلم.

(٥) في «س»: جاء.

(٦) لم أهتم إلى موضعه - بعد بحث - في «تاريخ بغداد».

وذكره الذهبي في «السير» (٨/٦١ - ٦٢)؛ و«تاريخ الإسلام» (١١/٣٢٤)؛ وفي «تذكرة الحفاظ» (١/٢٠٩)؛ والقاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/١٠١).

ثم وقفتُ على قول الحافظ السيوطي في «الخصائص الكبرى» (٢/٣٧٠): «وأخرج الخطيب في «رواة مالك» عن إسماعيل بن أبي المجالد، قال: قال هارون الرشيد لمالك بن أنس... فذكره.

لمالك بن أنس^(١): يا أبا عبد الله؛ نكتب هذه الكتب ونفرقها في آفاق الإسلام، فنحمل عليها الأمة؟

[قال: يا أمير المؤمنين؛ إنَّ اختلاف العلماء رحمةٌ من الله على هذه الأمة]^(٢)، كلُّ يتَّبِع ما صحَّ عنده^(٣)، وكلُّ على هدى، وكلُّ يريد الله.

وقد نصَّ جَمْعٌ من مشايخنا^(٤) الحنفية وغيرهم: أنه إنما يُنكر ما أجمع العلماء على تحريمه، فأما الأمور التي اختلف العلماء في تحريمها وإباحتها؛ فليست من المنكر الذي يجب تغييره وإنكاره، وإنَّ اللازم لكلِّ مجتهد أن يتَّبِع ما أدَّى إليه اجتهاده، ولا يُنكر على من خالفه فيه، وأما غير المجتهد؛ فعليه أن يُقلِّد من سكنت إليه نفسه من المجتهدين.

والمحققون على أنه يجوز لغير المجتهد الترخُّص برخص المذاهب، والاتفاق على جواز التقليد لغرضٍ صحيح؛ بل قالوا باستحبابه في مواضع؛ من جُمَلَتها: إذا كان فيه^(٥) إكرام من يستحق الإكرام، كما في واقعة السؤال^(٦).

(١) في «س»: قال لمالك رضي الله عنه.

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «س».

(٣) في «س»: عنه.

(٤) في «س»: المشايخ.

(٥) في «س»: فيهم.

(٦) يحسنُ بي هنا أنه أنقلَ كلام الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي في ترجمة الإمام مالك، قال رحمته الله: «وقال شيخ: إن الإمام لمن التزم بتقليده؛ كالنبي مع أمته، لا تحلُّ مخالفته!»

قلت (الذهبي): قوله: (لا تحلُّ مخالفته) مجرد دعوى، واجتهاد بلا معرفة، =

فظهر بما حرّره: أنَّ من هتك حُرمة مجلس أولئك الأعيان، وأسرف في إنكار ما أباحه جمع كثير من علماء السلف والخلف؛ فهو الذي ارتكب المنكر؛ إذ تصدّى لما لم يحط به خبراً، فوبّخ وردّ، وفصل في غير مفصل^(١)!

كيف؛ ومن شرط العالم الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أن يكون عارفاً بمواضع الخلاف والإجماع، حتى لا ينكر ما رخص فيه بعض العلماء، ويقطع بما لا قاطع فيه، فيدخل تحت إنكار قوله تعالى: ﴿أَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢). وأن يستعمل الرفق

= بل له مخالفة إمامه إلى إمام آخر؛ حجته في تلك المسألة أقوى، لا بل عليه اتباع الدليل فيما تبرهن له، لا كمن تمذهب لإمام؛ فإذا لاح له ما يوافق هواه عمل به؛ من أي مذهب كان!

وممن تتبّع رخص المذاهب وزلات المجتهدين؛ فقد رق دينه، كما قال الأوزاعي - أو غيره -: مَنْ أَخَذَ بِقَوْلِ الْمَكِّيِّ فِي الْمُتَعَةِ، وَالْكُوفِيِّ فِي النَبِيذِ، وَالْمَدَنِيِّ فِي الْغَنَاءِ، وَالشَّامِيِّ فِي عَصْمَةِ الْخُلَفَاءِ؛ فَقَدْ جَمَعَ الشَّرَّ. وكذا من أخذ في البيوع الربوية بمن يتحيل عليها، وفي الطلاق ونكاح التحليل بمن توسّع فيه، وشبه ذلك؛ فقد تعرّض للأغلال، فنسأل الله العافية والتوفيق». «سير أعلام النبلاء» (٩٠/٨).

وأما قولهم: (لا إنكار في مسائل الخلاف)! فقول منكر، تردّه الأدلة الصحيحة الضريحة، وآثار السلف، ولا زال العلماء ينكر بعضهم على بعض، وأنكر الصحابة على بعضهم في مسائل كثيرة، وليس هنا محل التفصيل، وراجع كلام الإمام مالك - نفسه - في مثل هذا: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر، و«إعلام الموقعين» لابن القيم، و«إيقاظ همم أولي الأبصار» للفلاّني، وللشيخ الفاضل فضل إلهي رسالة جيّدة مطبوعة في هذه المسألة.

(١) في «ج» و«س» و«هـ»: وحز في غير مفصل.

(٢) سورة الأعراف، آية: ٢٨.

واللّين؛ كما بيّناه في شرحنا على «الدّر المختار»؛ لقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (١)، أمر تعالى باستعمال اللّين مع فرعون أطغى الطّغاة في ارتكابه أعظم المنكرات = الذي هو (٢) دعوى الربوبية، فمن استعمل الغلظة والفظاظة في إنكار أمرٍ مُختلف فيه؛ فقد خرج عن مقتضى الشرع من كلّ وجه، ونابذ (٣) الأدب الإلهي من كلّ وجه، والله يقول الحقّ وهو يهدي السبيل. انتهى المراد منه (٤).



(١) سورة طه، آية: ٤٤.

(٢) في «س»: وهو دعوى.

(٣) في «س»: وفاته.

(٤) في هامش «س»: آخر الفتيا.

[جواب الشيخ المؤلف عن هذه الفتيا]^(١)

أقول - بحمد الله^(٢)، مُعْتَصِمًا به، متوكِّلاً عليه -:

ما زعمه هذا المفتي من أنَّ جماعةً من علماء المالكية ذهبوا إلى إباحة سماع الأوتار؛ تَقُولُ عليهم باطل، فقد ذكر الإمام أبو العباس أحمد القرطبي^(٣) أنَّ القول بالإباحة لا يُعْرَفُ إلا لإبراهيم بن سعد والعنبري^(٤)، ونص المراد من رسالته «كشف القناع في أحكام السماع»^(٥):

(١) هذا العنوان زيادة مني للتوضيح.

(٢) في «س»: معتمداً بحمده.

(٣) هو: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري الأندلسي القرطبي المالكي، الإمام الفقيه المحدث، وُلِدَ سنة (٥٧٨) في قرطبة، وسكن الإسكندرية، ورَحَلَ وحَصَلَ الأسانيد والسماعات، وبرع في الحديث، ورحل إليه الناس، وانتفعوا بعلمه.

له: «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم».

وهو شيخ أبي عبد الله القرطبي - المفسر - المعروف.

توفي رَحِمَهُ اللهُ بالإسكندرية، سنة (٦٥٦).

انظر: «الدباج المذهب» لابن فرحون (ص ٦٨ - ٧٠)؛ و«البداية والنهاية» لابن كثير (٢١٣/١٣)؛ و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١٤٣٨/٤)؛ و«نفح الطيب» (٢/ ٦١٥)؛ و«شذرات الذهب» لابن العماد (٤٧٣/٧) وغيرها.

(٤) هو: عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبري، قاضي البصرة، من العلماء بالحديث ورواته، وهو من رجال «التهذيب»، توفي بالبصرة سنة (١٦٨).

(٥) (ص ٢١ - وما بعدها، طبعة دار الصحابة للتراث).

اعلم أنّ ما يقال عليه غناء على ضربين:

أحدهما: ضَرْبُ جَرَتْ [به] ^(١) عادة الناس باستعماله عند محاولتهم أعمالهم، وحملهم أثقالهم، وقطع مفاوز أسفارهم؛ يُسَلُّون بذلك نفوسهم، وينشطون به على مشقّات أعمالهم، وَيَسْتَعِينُونَ ^(٢) بذلك على مشاقّ أشغالهم؛ كحذاء الأعراب بإيلهم، وغناء النساء لتسكيت صغارهنّ، ولعب الجوّاري بلعبهنّ يوم العيد، وما شاكل ذلك = فهذا النحو - إذا سَلِمَ الْمُغَنِّي به عن ذكْرِ الفواحش والمحرمّات - كوصف الخمر والقينات -؛ فلا شكّ في جوازه، وربما يُنْدَبُ إليه، إذا حصل منه ما ينشّط على أعمال البرّ، وَيُرَغَّبُ في تحصيل الخير؛ كالحداء في الحجّ والغزو...

إلى أن قال:

والضرب الثاني: [غناء] ^(٣) يستعمله المغنّون ^(٤) العارفون بصناعة الغناء، المختارون لِمَا رَقَّ من غزل الشّعْرِ، الملحنون له بالتلحينات الأنيقة، المقطّعون له على النغمات التي تُهَيِّجُ النفوس وتُطَرِّبُها كحميّات الكؤوس؛ فهذا هو الغناء المختلف فيه على أقوالٍ ثلاثة:

أحدها: أنه محرّم؛ وهو مذهب مالك. قال أبو إسحاق الطبايع ^(٥): سألتُ مالكا: عمّا يترخّص فيه أهل المدينة من الغناء؟

(١) زيادة من «م» و«ه»، وضرب عليها في «س».

(٢) في «م»: «وليستعينون». وفي «س»: «وليستعينون».

(٣) زيادة من «ج» و«ه».

(٤) في «س»: المغنيون.

(٥) في «ج»: الصباغ!

فقال: «إِنَّمَا يَفْعَلُهُ عِنْدَنَا الْفُسَّاقُ»^(١).

وقال: «إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَجَدَهَا مَغْنِيَّةً؛ كَانَ لَهُ رَدُّهَا بِالْعَيْبِ»^(٢).

= وهكذا جاء في النسخ الخطية، وفي مطبوعة «كشف القناع»: أبو إسحاق الطباع. والذي في مصادر التخريج أن الذي سأل مالكا هو إسحاق الطباع، وهو: إسحاق بن عيسى الطباع البغدادي، أبو يعقوب، أحد الرواة عن الإمام مالك - رحمهما الله تعالى -.

(١) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد: حدثني أبي، قال: حدثني إسحاق بن عيسى الطباع...

وذكره القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن» (٥٥/١٤) وابن تيمية في «الاستقامة» (٢٧٣/١) - وفي مواضع أخرى كثيرة من كتبه ورسائله -، وابن القيم في «إغاثة اللهفان» والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣٢٨/١١) وغيرهم. وفيه ردٌ قويٌّ على من ينسبُ الإباحة إلى الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ أَوِ المالكية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «... فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا كَذِبٌ عَلَى مَالِكٍ؛ مُخَالِفٌ لِمَذْهَبِهِ، كَمَا كَذَبُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ طَنْبُورًا يَضْرِبُ بِهِ وَيَغْنِي! لَمَّا كَانَ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ يَغْنِي، حَتَّى إِنْ أَكْثَرَ الْمُصَنِّفِينَ فِي إِبَاحَةِ السَّمَاعِ - كَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، وَالْقَشِيرِيِّ، وَأَبِي حَامِدٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ طَاهِرِ الْمُقَدَّسِيِّ، وَغَيْرِهِمْ - يَذْكُرُونَ إِبَاحَتَهُ عَنْ مَالِكٍ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ! وَهُوَ كَذِبٌ؛ فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِالتَّوَاتُرِ مِنْ مَذْهَبِهِ: النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ الطَّبَاعِ: سَأَلْتُ مَالَكًا: عَمَّا يَتَرَخَّصُ فِيهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ الْغَنَاءِ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا يَفْعَلُهُ عِنْدَنَا الْفُسَّاقُ».

«تلخيص الاستغاثة» (٨٨/١).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ في «فتح الباري» (٨٢/٦)، عند الحديث رقم (٩٥٢): «وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَبَرِينَ فِي كِرَاهَةِ الْغَنَاءِ وَذَمِّهِ، وَذَمُّ اسْتِمَاعِهِ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِيهِ أَحَدٌ يُعْتَدُّ بِهِ، وَقَدْ حُكِّمَتِ الرُّخْصَةُ فِيهِ عَلَى بَعْضِ الْمَدَنِيِّينَ، وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ، عَنْ إِسْحَاقِ الطَّبَاعِ: أَنَّهُ سَأَلَ مَالَكًا: عَمَّا يَتَرَخَّصُ...».

(٢) انظر: المصادر المذكورة سابقاً.

وهو مذهب سائر أهل المدينة في الغناء، إلا إبراهيم بن سعد وحده؛ فإنه كان لا يرى بالغناء بأسًا.

وإلى تحريم ذلك ذهب أبو حنيفة وسائر أهل الكوفة، وإبراهيم النخعي، والشَّعبي، وحماد، وسفيان الثوري، وغيرهم؛ لا اختلاف بينهم في ذلك.

وقال الحارث المحاسبي: الغناء حرام؛ كالميتة^(١).

إلى أن قال:

القول الثالث: الإباحة؛ وهو المروي عن إبراهيم بن سعد، والعنبري؛ وهما شاذان، ولا يلتفت إليهما؛ لقوله ﷺ: «عليكم بالسَّواد الأعظم، وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلَى النَّارِ»^(٢).

(١) في «ج»: كالميسقة!

وقول المحاسبي هذا في «رسالة الإرشاد» - كما في «المدخل» لابن الحاج الفاسي المالكي (١٠٥/٣) -.

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٨٠)؛ واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٥٤)؛ والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/٤٤٧، رقم: ١٣٦٢٣)؛ والحاكم (١/١١٥ - ١١٦).

من طريق: المعتمر بن سليمان، عن سليمان بن سفيان - مولى آل طلحة المدني -، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما كان الله ليجمع هذه الأمة على الضلالة أبدًا، ويد الله على الجماعة هكذا، فعليكم بالسَّواد الأعظم، فإنه من شَذَّ شَذَّ فِي النَّارِ».

وإسناده ضعيف.

لكن للحديث شواهد كثيرة، ومعانيه ثابتة في السنة.

وانظر: «ظلال الجنة تخريج كتاب السنة» للألباني (٨٠).

ولقوله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ»^(١).

ولأنَّ العنبريَّ مبتدعٌ في اعتقاده^(٢)، وهو غير مرضي في علمه، وإبراهيم بن سعد ليس من أهل الفتيا.

وقد حكى أبو طالب المكي^(٣) الإباحة عن جماعة من الصحابة^(٤): عبد الله بن جعفر، وابن الزبير، والمغيرة، ومعاوية، وغيرهم، وقد فعل ذلك كثير من السلف = صحابي وتابعي.

قال: لم يزل الحجازيون عندنا بمكة يسمعون السماع في أفضل أيام السنة، وهي الأيام المعدودات.

قال المعلي - رحمه الله تعالى -: وهذا - إن صحَّ - فإنما هو^(٥) محمول على سماع النوع الأول، لا الثاني.

(١) أخرجه ابن المبارك في «مسنده» (٢٤١)؛ والطيالسي (٣١)؛ وأحمد في «المسند» (١٨/١، ٢٦)؛ والترمذي (٢١٦٥)؛ والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٢١٩ - ٩٢٢٦)؛ وأبو يعلى في «مسنده» (١٤١، ١٤٣) وغيرهم، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو جزء من حديث ضمن خطبة.

(٢) انظر: «إغائة اللفهان» (١/٢٣٠ - ط. الفقي)، أو (١/٤٢٠ - ط. دار ابن الجوزي).

(٣) هو: شيخ الصوفية، أبو طالب محمد بن علي الحارثي المكي، عجمي الأصل، صاحب كتاب «القوت» = «قوت القلوب في معاملة علام الغيوب»، وفاته سنة (٣٨٦).

انظر: «تاريخ بغداد» (٣/٨٩)؛ و«المنتظم» (٧/١٨٩ - ١٩٠)؛ و«سير أعلام النبلاء» (١٦/٥٣٦ - ٥٣٧) وغيرها.

(٤) ولا يصح ذلك عنهم عند التحقيق، وأشار القرطبي لذلك رحمته الله.

(٥) في «س»: فإنه.

وقد حكاه بعضُ الشافعية والقشيري عن مالك؛ ولا يصح عنه بوجه، ولا عن أحدٍ من الصحابة.

ثم قال - بعد نحو عشرين ورقة -:

[حكم سماع آلات اللهو]

المسألة الرابعة: في حُكْم^(١) سماعِ آلاتِ اللُّهُو:

أمَّا المزامير، والأوتار، والكوبة = وهو طبل كبير^(٢) طويل، ضيق الوسط، ذو رأسين، يضربُ به المخانيث؛ فلا يختلف في تحريم سماعه، ولم أسمع عن أحدٍ ممَّن يُعْتَبَرُ قوله من^(٣) السَّلَفِ وأئمة الخلفِ أنه^(٤) يُبيحُ ذلك، وكيف لا يحرم سماع ذلك وهو شعار أهل الخمر والفسوق، ومهيِّج للشهوات، والفساد والمجون؟! وما كان كذلك؛ لم يشك في تحريمه، ولا في تفسيق فاعله وتأثيره. انتهى.

وقد بسط الأدلة، وردَّ أدلة الخصم، وأشبع القول في ذلك، فليراجعها من أحب.

وقال ابن الحاج في «المدخل»^(٥) - ما نصه -: «إنَّ السَّماعَ المعروف عند العرب: هو رفع الصوت بالشَّعر، ليس إلَّا، فإذا فعل

(١) (حكم) ليست في «س».

(٢) (كبير) ليست في «س».

(٣) في «س»: عن.

(٤) في «س»: أن.

(٥) «المدخل» لابن الحاج (٩٥/٣).

أحدهم ذلك، قالوا: عمل^(١) السماع.

وهو اليوم على ما يُعْهَدُ وَيُعْلَمُ.

في المدخل: رزقن فقط
وهو الصبح رزقن ثم هاتون
العبدري الأتدلسي صاحب

ولأجل هذا المعنى؛ قال الشيخ الإمام رُزَيْنُ [الدين]^(٢) - رحمه الله - كجيبين الكتب
تعالى -: ما أتى على بعض المتأخرين إلا لوضعهم الأسماء على غير^{الستة الحقول} رزقن
مُسَمَّيَاتِهَا، وهو ذا بَيِّنٌ؛ ألا ترى أنَّ السماعَ كان على ما تقدّم ذكره،
وهو اليوم على ما نُعَايَنُهُ؟ وهما ضدّان لا يجتمعان.

ثم إنهم لم يكتفوا بما ارتكبوه، حتى وقعوا في حقّ السلفِ
الماضين عليهم السلام، ونسبوا إليهم اللَّعِبَ واللَّهْوَ، في كونهم يعتقدون أن السماع
الذي يفعلونه [اليوم هو الذي كان السلفُ - رضوان الله تعالى عليهم -
يفعلونه]^(٣)! ومعاذ الله أن يُظَنَّ هذا بهم! ومن وقع له ذلك؛ فيتعيّن عليه
أن يتوبَ ويرجعَ إلى الله، وإلاّ فهو هالك.

ثم قال^(٤): وقال الشيخ أبو عبد الله القرطبي - رحمه الله تعالى -
في «تفسيره»^(٥) - حين تكلم على قصة السامريّ في سورة طه -: سئل

(١) تحرفت في مطبوعة «المدخل» إلى: أهمل!

والمطبوع من كتاب «المدخل» فيه تحريف كثير، وقد منّ الله تعالى على كاتب
هذه الحروف بالحصول على نسخ خطية من الكتاب، وابتدأت العمل فيه منذ
مدّة، أسأل الله أن يتممّ أمري على خير.

(٢) زيادة من «ج».

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «م»، وفي «س»: في كونهم يعتقدون الذي
يعتقدونه!

وباقى الكلام غير موجود!

(٤) أي: ابن الحاج في «المدخل» (٣/٩٩ - وما بعدها).

(٥) (١١/٢٣٧ - ٢٣٨).

الإمام أبو بكر الطرطوشي^(١) رَحِمَهُ اللهُ: ما يقول سيدي الفقيه في مذهب الصوفية؛ واعلم - حرسَ الله مدَّتكَ - أنه يجتمع جماعة من رجال، فيكثرون من ذكر الله وذكر محمد ﷺ، ثم إنهم يوقعون بالقضيب على شيء من الأديم^(٢)، ويقوم بعضهم ويتواجد، حتى يقع مغشيًا عليه! ويحضرون شيئًا يأكلونه؛ هل الحضور معهم جائز، أم لا؟

أفتونا - يرحمكم الله -، وهذا القول يذكرونه:

يا شيخ كُفَّ عن الذنوب قبل التفريق والزَّلْ
واعمَلْ لنفسِكَ صالحًا ما دام ينفعك العَمَلُ
أما الشباب فقد مضى ومشيبُ رأسِكَ قد نزل
وفي مثل هذا وجوه.

الجواب - يرحمك الله -: مذاهب الصوفية بطالة وجهالة وضلالة، وما الإسلام إلا كتاب الله وسنة رسول الله، وأما الرِّقْص والتواجد؛ فأول

(١) هو: أبو بكر محمد بن الوليد بن خَلَفِ بن سليمان الفِهْرِي، الأندلسي الطُّرطوشي المالكي.

من كبار علماء المالكية وشيوخهم في عصره، أخذ عن أبي الوليد الباجي، ورحل إلى العراق وبيت المقدس وغيرهما، واستقرَّ بالإسكندرية بمصر، وفيها توفي سنة (٥٢٠).

من أشهر مصنفاته: «الحوادث والبدع».

انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٠/٤٩٠ - ٤٩٦)؛ و«وفيات الأعيان» (٤/٢٦٢ - ٢٦٥)؛ و«الأنساب» (٨/٢٣٥)؛ و«نفع الطيب» (٢/٨٥)؛ و«النجوم الزاهرة» (٥/٢٣١ - ٢٣٢).

(٢) في «المدخل»: ثم إنهم يوقعون أشعارًا مع الطقطقة بالقضيب على شيء من الأديم...

من أَخَذَتْهُ أَصْحَابُ السَّامِرِيِّ لَمَّا اتَّخَذَ لَهُمُ الْعَجَلُ^(١) جَسَدًا لَهُ خَوَارٍ،
فَقَامُوا يَرْقِصُونَ حَوَالِيَهُ وَيَتَوَاجِدُونَ! فَهُوَ دِينَ الْكُفَّارِ وَعِبَادِ الْعَجَلِ.

وَأَمَّا الْقَضِيبُ؛ فَأُولَ مِنْ اتَّخَذَهُ: الزَّانِقَةُ، لِيَشْغُلُوا بِهِ الْمُسْلِمِينَ
عَنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا كَانَ مَجْلِسُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَصْحَابِهِ كَأَنَّمَا
عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرُ مِنَ الْوَقَارِ.

فَيَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ وَنَوَابِهِ^(٢) أَنْ يَمْنَعَهُمْ مِنَ الْحُضُورِ فِي الْمَسَاجِدِ
وغيرها، وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَحْضَرَ مَعَهُمْ، وَلَا
يَعِينَهُمْ عَلَى بَاطِلِهِمْ. هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ،
وَأَحْمَدَ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ^(٣).

وَقَالَ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِكِتَابِ «النَّهْيِ عَنِ الْأَغَانِي»: وَقَدْ
كَانَ النَّاسُ فِيمَا مَضَى يَسْتَتِرُ أَحَدُهُمْ بِالْمَعْصِيَةِ إِذَا وَقَعَهَا، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ
وَيَتُوبُ إِلَيْهِ مِنْهَا، ثُمَّ كَثُرَ الْجَهْلُ، وَقَلَّ الْعِلْمُ، وَتَنَاقَصَ الْأَمْرُ، حَتَّى
صَارَ وَاحِدُهُمْ^(٤) يَأْتِي بِالْمَعْصِيَةِ^(٥) جَهَارًا، ثُمَّ أَزْدَادُ الْأَمْرِ إِدْبَارًا، حَتَّى
بَلَغْنَا أَنَّ طَائِفَةً مِنْ إِخْوَانِنَا - وَفَقْنَا اللَّهَ وَإِيَاهُمْ - اسْتَزَلَّاهُمُ الشَّيْطَانُ
وَاسْتَغْوَى عَقْلَهُمْ فِي حُبِّ الْأَغَانِي وَاللَّهُوِ وَسَمَاعِ الطَّقِيقَةِ! فَاعْتَقَدَتْهُ مِنْ
الدِّينِ الَّذِي يَقْرُبُهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَجَاهَرَتْ بِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ،
وَشَاقَتْ بِهِ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ، وَخَالَفَتْ الْعُلَمَاءَ وَالْفُقَهَاءَ وَحَمَلَةَ الدِّينِ،

(١) فِي «ج» وَ«س»: عَجَلًا.

(٢) فِي «س»: أَوْ نَائِبُهُ وَنَوَابِهِ.

(٣) فِي «س»: أئِمَّةُ الدِّينِ.

(٤) فِي «ج»: أَحَدُهُمْ.

(٥) فِي «ج»: الْمَعْصِيَةُ.

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (١١٥) ﴿١﴾.

وقد سُئِلَ مالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : عَمَّا يَتَرَخَّصُ فِيهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ الْغِنَاءِ؟

فَقَالَ : «إِنَّمَا يَفْعَلُهُ عِنْدَنَا الْفُسَّاقُ». وَنَهَى عَنِ الْغِنَاءِ وَاسْتِمَاعِهِ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ ؛ فَإِنَّهُ يَكْرَهُ الْغِنَاءَ وَيَجْعَلُهُ مِنَ الذُّنُوبِ ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْكُوفَةِ : سَفِيَّانَ ، وَحَمَادَ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَالشَّعْبِيَّ ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ .

إِلَى أَنْ قَالَ ^(٢) : وَكَانَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَكْرَهُ الطَّقِطَقَةَ بِالْقَضِيبِ ، وَيَقُولُ : «وَضَعْتُهُ الزَّنَادِقَةَ لِيُشْغِلُوا» ^(٣) بِهِ عَنِ الْقُرْآنِ ^(٤) .

وَأَمَّا الْعُودُ وَالطَّنْبُورُ وَسَائِرُ الْمَلَاهِي ؛ فَحَرَامٌ ، وَمُسْتَمْعُهُ فَاسِقٌ .

ثُمَّ قَالَ ^(٥) : فَصَلْ ؛ فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ قَدْ رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّالِحِينَ أَنَّهُمْ سَمِعُوهُ؟

قُلْنَا: مَا بَلَّغْنَا أَنَّ أَحَدًا مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ فَعَلَهُ ، وَهَذِهِ مَصَنَّفَاتُ

(١) سورة النساء، آية: ١١٥.

(٢) في «المدخل» (١٠١/٣).

(٣) في «م»: لِيُشْتَغِلُوا.

(٤) أخرجه الخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ص ٢٣٣ ، ٢٣٤) بإسناده إلى الشافعي.

وذكره أبو عبد الله المقدسي في «جزء في اتباع السنن واجتناب البدع» (ص ٢) وغيره.

وأوله عندهم: «تركْتُ في العراق شيئًا يقال له: التَّغْيِيرُ؛ أحدثه الزنادقة...».

(٥) المدخل (١٠٨/٣).

أئمة الدين وأعلام المسلمين = مثل: مصنف مالك بن أنس، وصحيح البخاري، ومسلم، وسنن أبي داود، وكتاب النسائي رحمهم الله، إلى غيرها؛ خالية من دعواكم، وهذه تصانيف فقهاء المسلمين الذين تدور عليهم الفتيا - قديمًا وحديثًا - في مشرقى البلاد وغربيها^(١)، فقد صنّف المسلمون على مذهب مالك تصانيف لا تحصى، وكذلك مصنّفات علماء المسلمين على مذهب [الإمام]^(٢) أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من فقهاء المسلمين = كلها مشحونة بالذّب^(٣) عن الغناء وتفسيق أهله، فإن كان فعَلَهُ أحد من المتأخرين؛ فقد أخطأ، ولا يلزم الاقتداء بقوله، وترك الاقتداء بالأئمة الراشدين.

ومن هنا زلّ من لا بصيرة له = نحتجّ عليهم بالصحابة والتابعين وعلماء المسلمين، ويحتجّون علينا بالتأخرين، سيما وكلّ من يرى هذا الرأي الفاسد خلوّ من الفقه، عاطلّ من العلم، لا يعرف مآخذ الأحكام، ولا يفصل الحلال من الحرام، ولا يدرس العلم، ولا يصحب أهله، ولا يقرأ مصنّفاتِه ولا دواوينه، وقد قال النبي ﷺ: «ما استرذَل الله عبداً إلا حَظَرَ عليه العِلْم»^(٤).

(١) في «س»: مشرق البلاد وغربها.

(٢) زيادة من «س».

(٣) في «س»: بالذم.

(٤) حديث موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣٣٩/٢) من طريق:

الحسن بن علي العدوي، ثنا عثمان بن عبد الله الطحان، ثنا أبو خالد الأحمر، ثنا ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

وقال ابن عدي: «هذا الحديث بهذا الإسناد موضوع».

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٧٩٥) من طريق: عبد الكريم بن =

فَمَنْ هَجَرَ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ، وَانْقَضَى عَمْرُهُ فِي مَخَالَطَةِ أَهْلِ
اللَّهُوِ وَالْبَطَالَةِ؛ كَيْفَ يُؤْمَنُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَغَيْرِهَا؟! وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ
لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ.

فَيَا مَنْ رَضِيَ لِدِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَتَوَثَّقَ لآخِرَتِهِ وَمَشَاوَاهُ؛ بِاخْتِيَارِ
مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - إِنْ كُنْتَ عَلَى مَذْهَبِهِ -، أَوْ بِاخْتِيَارِ أَبِي حَنِيفَةَ،
وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ - إِنْ كُنْتَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ - كَيْفَ هَجَرْتَ فِتْيَاهُمْ^(١)
فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَجَعَلْتَ إِمَامَكَ فِيهَا شَهَوَاتِكَ وَبَلُوغَ أَوْطَارِكَ^(٢)
وَلذَاتِكَ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾^(٣). اهـ المراد منه.

وهو في هذا المعنى بحر لا تنقضي عجائبه، وفيما نقلناه^(٣)
كفاية، ومن أراد الزيادة؛ فليرجع إليه.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِنْكَارَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الصُّوفِيَةِ الْكَاذِبِينَ - [أَعْنِي:
أَهْلَ زَمَانِنَا]^(٤) -، وَأَمَّا أَهْلُ الرُّسُوحِ وَالتَّمَكُّينِ؛ فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يُنْكَرَ
عَلَيْهِمْ أَحَدٌ، فَإِنَّهُمْ صَفْوَةُ الْأُمَّةِ، وَخِيَارُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ

= أَحْمَدُ الصُّوْفَاءِ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قَاسِمٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ دَحِيمٍ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ
يَحْيَى بْنِ حَمْزَةَ، ثَنَا بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا.
وهو من بواطيل أحمد بن يحيى بن حمزة - كما في «ميزان الاعتدال» للذهبي
(١/٢٩٦ - ٢٩٧ - ط. دار الكتب العلمية) ..

وانظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني (٤٤٢٠).

(١) في «ج» و«هـ»: اختيارهم.

(٢) (وبلوغ أوطارك) ليست في «هـ».

(٣) في «م»: نقلته.

(٤) زيادة من «س».

منهم، وقد بيّن مذهبهم أتمّ البيان في هذا الكتاب، وذكر كلاماً ما رأيت أحسن منه، فراجعه إن شئت.

ولنرجع لكلام المفتي، فنقول: «حكى الإمام ابن عرفة في «مختصره» عن ابن حبيب إباحته سماع^(١) المزهر، وهو العود - كما في «القاموس» -.

من عجائب الغرائب! فإن نسبة هذا الفرع لابن حبيب في أكثر الكتب المتداولة، ومعناه ما ذكره الفقهاء، ففي نقل الحطاب عن الأبي، ما نصّه:

تنبيه: المعروف في اللغة أن المزهر: العود. ولم أرَ من أهل اللغة من ذكر خلافه.

وكتب الفقهاء مخالفة لذلك، فإنهم إنما يعنون به الدفّ المربع المغلوق^(٢)، وصرّح به يحيى بن مزين المالكي^(٣). اهـ.

ونقله عنه الأجهوري، ونقل عن الجزولي أنه فسّره بالمربع المفشي من الجهتين. انتهى. وهو بمعناه.

فيا عجباً لمن يدّعي العلم والتحصيل يستدلّ على أحكام

لعل
العود
المغلوق

(١) (سماع) ليست في «م».

(٢) في «س»: المغلوق.

(٣) هو: يحيى بن مزين المالكي، أصله من طليطلة، رحل إلى العراق، ومصر، والحجاز وغيرها، وأخذ عن ابن حبيب، وعيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى وغيرهم. وفاته في جمادى الأولى سنة (٢٥٩).

انظر: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» للقاضي عياض (١/٤٤١ - ٤٤٢).

الشرعية بما في «القاموس»، ويترك كتب الفقه الموضوعية لذلك!
وقوله: «بل نقل حضور مجلس العيدان...» إلى آخر ما نقل
 عن المختصر.

أعجب من ذلك وأغرب! وما الحامل على ذلك إلا عدم
 الاستحياء والخوف من الله وَعَلَيْكُمْ!

[كلام علماء المالكية في الغناء]

وقد اشتهر النقل عن الإمام أن الغناء إنما يفعله بالمدينة الفساق،
 ونصّ على كراهته في «المدونة»^(١)، وردّ شهادة فاعله، حسبما نقل
 ذلك عنه كبار أصحابه.

وفي الخطاب - ما نصّه - : عند قول المص^(٢) في مبطلات
 الشهادة: وسماع غناء.

قال في «التوضيح»: الغناء إن كان بغير آلة؛ فهو مكروه، ولا
 يقدح في الشهادة بالمرة الواحدة؛ بل لا بدّ من تكرّره، وكذا نصّ
 عليه ابن عبد الحكم، لأنه يكون قاذحاً في المروءة^(٣).

(١) (٤/٤٢١ - ط. دار صادر) أو (٥/٢٨١، مسألة رقم: ١٥٦٨٢ - ط. مؤسسة النداء).
 ونصّ كلامه: «قلت: أكان مالك يكره الغناء؟ قال: كره مالك قراءة القرآن
 بالألحان، فكيف لا يكره الغناء!
 وكره مالك أن يبيع الرجل الجارية ويشترط أنها مُغَنِّيَّة؛ فهذا مما يدلّك على أنه
 كان يكره الغناء».

(٢) هكذا في النسخ الأربعة، ولعلها اختصار لكلمة (المصنف).

(٣) انظر: «مواهب الجليل لشرح مختصر خليل» (٦/١٥٣)؛ و«منح الجليل»
 لمحمد عlish (٨/٣٩٥)؛ و«الخرشي على مختصر سيدي خليل» (٧/١٧٧)؛
 و«الشرح الكبير» للدردير (٤/١٦٦).

وفي «المدونة»: تُردُّ شهادة المغنِّي والمغنيَّة، والنائح والنائحة، إذا عُرفوا بذلك.

(المازري): وأما الغناء بآلة؛ فإن كانت ذات أوتار - كالعود، والطنبور - فممنوع، وكذا المزمار.

والظاهر^(١) عند بعض العلماء أن ذلك يلحق بالمحرَّمات، وإن كان محمد أطلق في سماع العود أنه مكروه، وقد يريد بذلك التحريم. ونصَّ محمد بن عبد الحكم على أنَّ سماعَ العود تُردُّ به الشهادة، قال: إلَّا أن يكون ذلك في عرس أو صنيع، وليس معه شراب مسكر؛ فإنه لا يمنع من قبول الشهادة.

قال: وإن كان مكروهاً على كل حال.

وقد يريد بالكراهة التحريم - كما قدَّمناه - اهـ. ونقله ابن عرفة أيضاً. اهـ.

قلت: لا يخفى عليك أن التحريم في كلام المازري معناه الكبيرة؛ بدليل ذكره المنع أولاً، فلاحتمالان الملوَّح بهما في كلام ابن عبد الحكم هما: كونه صغيرة أو كبيرة، لا التحريم وكراهة التنزيه؛ لأن ذلك لا يصح مع قوله: «على كل حال»، إذ الظاهر منه كان هناك مسكر أولاً، ومع وجود المسكر لا يصح كراهة التنزيه أصلاً، على^(٢) ما هو المعلوم من نصوص المذهب وقواعده، ومثل هذا التعبير كثير في كلام أهل

(١) اختُصِرَتْ في النسخ هكذا: والظ.

(٢) في «س»: علم!

المذهب - كما لا يخفى على المطلع على كلامهم، العارف باصطلاحهم^(١) -؛ فَلْيَفْهَمْ مَنْ كَانَ ذَا فَهْمٍ، وما علينا إذا لم تفهم البقر! وقد نقل الأجهوري في شرحه هذه الحكاية^(٢)، وقال عقبها: بين الخطيب وبين إبراهيم مفاوز نحتاج لمعرفة رجالها، هذا مع ما في الحكاية من السماجة.

ومن عَلِمَ حالَ الإمام^(٣) وجلالته؛ قطع بعدم صحتها، وقد قال عليه السلام: «ما جالستُ سفيهاً قطَّ»^(٤).

[حال حكاية ابن عرفة]

والعجب من ابن عرفة كيف راج عليه ذلك! ولا حول ولا قوة إلا بالله [العلي العظيم]^(٥).

قلت: ولما ذكر ابن غازي^(٦) في «تكميل التقييد» كلام ابن عرفة - المتقدم - واختصر منه بعض شيء، قال: طويْتُ ذِكْرَ بَقِيَّةِ الْحِكَايَةِ لِسِمَاجَتِهَا وَمَنَافَاتِهَا لِحَالِ الْإِمَامِ مَالِكٍ.

(١) في «م»: باصطلاحاتهم.

(٢) أي: حكاية إبراهيم بن سعد مع الرشيد.

(٣) مالك بن أنس رحمته الله.

(٤) انظر: «ترتيب المدارك» (٥٣/١)؛ و«سير أعلام النبلاء» (١١٣/٨).

(٥) زيادة من «م».

(٦) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي، أبو عبد الله، من فقهاء المالكية، من بني عثمان (قبيلة من كتامة يمكناسة الزيتون). وُلِدَ سنة (٨٤١)، وتوفي سنة (٩١٩).

انظر: «الأعلام» للزركلي (٣٣٦/٥).

وكان من حقّ ابن عرفة أن لا يذكر ذلك.

على أن إبراهيم هذا وأباه لم يخلّوا من الكلام فيهما، فقد قال أبو جعفر العقيلي^(١): إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزاهدي^(٢)، قال أحمد بن حنبل: ذكّر عند يحيى بن سعيد؛ فكأنه ضعّفه. وأثنى عليه أحمد. وروى مرة عن وكيع عنه، ثم تركه. اهـ كلام الأجهوري.

قلت: فحيث كانت هذه الحكاية مردودة مقطوعاً بعدم صحتها، معترضاً على ناقلها، فما وجه نقلها مسلّمة^(٣) والاحتجاج بها؟! ومعلوم أن عدالة الخطيب لا تقتضي^(٤) بصحة^(٥) كل ما في «تاريخه»؛ إذ من المعلوم - حتى للعوام - أن كتب التاريخ لم توضع على شرط الصحة؛ بل تجمع الصحيح وغيره. وعدالة إبراهيم - بعد تسليمها - لا تقتضي بصحة ما يقول فيه: أخبرني مخبر. حسبما هو موجود في جواب هذا المفتي بخطه! فإنّ هذا لا يُقبل إجماعاً - كما في كتب الأصول -.

(١) في «الضعفاء» (١/٧١ - ط. الصميعي) أو (١/١٨٠ - ١٨١ - ط. السرساوي)، وعبارته فيه: «حدثنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، قال: ذكّر عند يحيى بن سعيد: عُقِيلٌ وإبراهيم بن سعد؛ فجعل كأنه يُضعّفُهُما، يقول: عُقِيلٌ وإبراهيم بن سعد!

قال: إن هؤلاء ثقات، لم يخبرُهُما يحيى.

حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا وكيع مرّة عن إبراهيم بن سعد، ثم قال: أجزوا عليه، تركه بأخرة».

(٢) هكذا في النسخ الأربع، وصوابها: الزهري.

(٣) في «س»: مسألة!

(٤) في «م» و«ه»: تقضي.

(٥) (بصحة) ليست في «م».

وبعد هذا كله؛ فإن كان الغناء والضرب بالعود صحَّ عن إبراهيم؛ فليس بعدلٍ ولا مقبول الشهادة عندنا - حسبما نصَّ على ذلك في «المدونة» إمامنا -، فلا تقبل شهادته عليه، وتعديل غيره لا يلزمه، وإن لم يثبت ذلك عنه سقط الاحتجاج وارتفع النزاع، وكفى الله المؤمنين القتال^(١).

ثم بعد إرخاء العنان، وتسليم هذا الهديان؛ فما مراد المفتي بالغناء الذي فعله مالك والجلَّة؟

فإن كان المراد: غناء العرب؛ فهذا خروج عن الموضوع، وإن كان المراد: غناء أهل الصناعة - أعني: غناء المخانيث، والعشاق، وشربة الخمر^(٢) والفساق -؛ فخيبة الله على من ظنَّ هذا الظنَّ بالإمام ما أخسف عقله، وما أقلَّ حيائه، ولعنة الله على من ألحق نقصاً بأحد^(٣) من أئمة الدين وعلماء المسلمين.

وقول المفتي: «وهذا التعديل من ابن عرفة مشعر بميله إلى الإباحة».

أدُلُّ دليلٍ على فساد التصوُّر وعدم التحصيل، لما عرفت [من]^(٤) أنَّ النقلَ غير مقبولٍ من جهات متعدّدة.

وكون الإمام ابن عرفة يترك جميع نصوص المذهب = «المدونة» وغيرها، ويميل لما لم يقله أحد؛ شيء يستحيي العاقل أن يتفوّه بمثله!

(١) (القتال) ليست في «م».

(٢) في «س»: الخمر.

(٣) في «س»: على أحد أئمة الدين.

(٤) ليست في «م».

ووجه الإشعار؛ لم أفهمه؛ فإن كان مجرد عدالة من ذكر؛ فالإمام وأصحابه - أيضًا - عدول، ويسأل^(١) عنهم الناس، وإن كنت ترى أنّ الإمام وجميع أهل مذهبه ليسوا عدولاً؛ فلا أدري ما أقول لك!

ما كل ما نُطِقَ له جواب - جواب ما يقبح السكوت^(٢)

هذا؛ ومختصر ابن عرفة ليس موجوداً في يدي، ولا أعلم له وجوداً في بلدي، فإن كان عندك فاطلب المسألة فيه من مظنتها؛ فإن نصّ على الإباحة؛ فانسبها إليه تصريحاً لا إشعاراً، وإن وافق أهل المذهب على التحريم؛ فلا تتقوّل عليه، وإن لم يكن عندك؛ فاسكت، فإنه لا معنى لهذا التجاري والظنّ السوء بمثل هذا الإمام.

[سماع الغناء يوجب ردّ الشهادة]

واعلم أنّ النصوص في هذا المعنى كثيرة، منها ما تقدّم، ومنها ما

(١) في «ه»: وسلّ.

(٢) البيت لمحمد ابن الشاعر أبي العتاهية، كنيته أبو عبد الله، وكان شاعراً زاهداً ناسكاً، والبيت في ثلاثة أبيات، وهي:

قد أفلح السّاكِتُ الصّمُوتُ كلامُ راعي الكلامِ قوت
ما كلُّ نُطِقٍ له جوابٌ جواب ما يُكره السكوت
يا عجبني لامرئٍ ظَلُمَ مستيقن أنه يموت!

وهي في: «تاريخ بغداد» (٣٥/٢)؛ و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (٢٠٤/١) - المصرية) أو (١٥١/٢ - المصرية) - دون نسبة -؛ و«بهجة المجالس» لابن عبد البر (٨٩/١)؛ و«الأغاني» (١٧٠/٣)؛ و«معجم الشعراء» للمرزباني (١/١١٧)؛ و«لباب الآداب» لابن منقذ (ص ٨٠)؛ و«المنتظم» لابن الجوزي (١١/٣٢٦ - ط. دار صادر)؛ و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٣١٠/١٧) وغيرها.

في «تبصرة ابن فرحون»^(١) - عند الكلام على موانع قبول الشهادة -، ونصه:

ومنه: سماع القيان^(٢)، عند ابن القاسم وأشهب.

وقال ابن عبد الحكم: من سمع صوت العيدان أو حضبرها؛ لم تجز شهادته، وإن لم يكن معها نبيد؛ إلا أن يحضرها في عرس أو صنيع، فلا أبلغ به^(٣) رد الشهادة إن لم يكن معها نبيد، وإن كان مكروهاً على كل حال. اهـ.

وقد تقدّم هذا في نقل الخطّاب^(٤)، عن المازري.

[الغناء المباح والغناء المحرّم]

ومن النصوص: ما في شرح الأجهوري:

الثانية من المسائل: قال عياض في «الإكمال»^(٥): صنعة الغناء الذي يباح من غير خلاف: ما كان ليس فيه تشبيب ولا رفث، وإنما هو من أشعار العرب، والمفاخرة بالشجاعة والغلبة؛ لأن هذا لا يهيج شراً، ولا إنشاده من الغناء المختلف فيه، وإنما هو رفع الصوت بالإنشاد.

ثم ذكر صفة الممنوع، فقال: هو ما جرت به عادة المغنيات من

(١) «تبصرة الحكماء في أصول الأقضية ومناهج الأحكام» لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم ابن الإمام محمد بن فرحون اليعمري المالكي (المتوفى سنة ٧٩٩)، وهذا النص فيه: (١/١٨٦ - ط. دار الكتب العلمية).

(٢) في «م»: العيدان. وفي «س»: القيات!

(٣) (به) ليست في «س».

(٤) في «س»: الخطابي!

(٥) «إكمال المُعلِّم بفوائد مسلم» (٣/٣٠٦)، ونقله النووي في «المنهاج» شرحه على «صحيح الإمام مسلم» (٦/١٨٢).

التشويق واللهو، أو التعريض بالفواحش، والتشبيب^(١) بأهل الجمال، مما يحرك النفوس، ويبعث الهوى، كما قيل: «الغناء رقية الزنا».

أو يكون فيه تمطيط وتكسير، وعمل يحرك الساكن ويبعث الكامن، أو اتخذه صناعة وكسبًا.

والترنم - على عادة العرب - من الغناء المختلف فيه، وقد استجازت الصحابة رضي الله عنهم غناء العرب المسمّى بالنصب = وهو إنشاد بصوت رقيق فيه بعض تمطيط، وأجازوا الجداء، وفعلوه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم، وفي هذا كله إباحة مثل هذا وما خفّ منه، ولم يكن لصاحبه عادة؛ وهذا مثله لا يجرح به الشاهد^(٢)، ولا يقدر في العدالة، وكل هذا إذا كان الغناء بغير آلة، وإلا حرم. اهـ.

وعلى هذا؛ فقول المصنف^(٣) في «التوضيح»: الغناء بآلة حرام، وبغيرها مكروه. [يحمل على هذا. اهـ.]

واستيعاب النصوص لا يمكن^(٤)، وفي هذا كفاية، ومن أحب الإكثار؛ فليراجع [كتب المذهب].

وقوله: قال أبو بكر ابن العربي، إلى آخره.

هو من جملة ما في^(٥) رسالة أبي المواهب، فاللائق نسبته لها، ولا يخفى على من له أدنى فهم - أنه مع ضعفه - ليس فيه ما يدلُّ

(١) في «هـ»: والتشبيه.

(٢) في «هـ»: الشهادة.

(٣) اختصار كلمة المصنف، أو نحوها.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من «س».

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من «هـ».

على الإباحة، فإن غايته أنه لم يبلغ به التحريم، بعد أن جعله من جملة مزمار إبليس، وهل يكون مزمار إبليس مباحاً؟!

والذي كان بحضرة رسول الله ﷺ - مع إعراضه بوجهه الكريم - إنما هو غناء خفيف من صغارٍ في يوم عيد، والآلة دفّ^(١)؛ لا عود بأوتار!

هذا؛ وحيث اعترف المفتي بفضل أبي المواهب؛ فليقبل منه ما يقول؛ فمن جملة ما في رسالته - لما تكلم على العود -: وقد اختلف العلماء فيه، وفيما جرى مجراه من الآلات المعروفة ذوات الأوتار؛ فالمشهور من المذاهب الأربعة: أن الضرب به وسماعه حرام.

إلى أن قال: ونُقِلَ عن مالك سماعه؛ وليس ذلك بمعروف^(٢) عند أصحابه. اهـ.

[رد ابن حجر الهيتمي على رسالة أبي المواهب]

على أن رسالة أبي المواهب هذه وقعت لابن حجر الهيتمي، فردّها حرفاً حرفاً، ولم يقبل منها عدلاً ولا صرفاً^(٣)، وكتب في ذلك تأليفاً كبيراً^(٤)، من جملة ما فيه^(٥):

(١) في «س»: الدف.

(٢) في «ج» و«ه»: بالمعروف.

(٣) في «ه»: عدلاً ولا حرفاً!

(٤) وهو: «كف الرعاع عن محرّمات اللهو والسماع»، طبع قديماً، وهو قيد التحقيق عندي على نسختين خطيتين، أسأل الله العظيم أن يوفقني لإتمامه على خير وعافية وقبول منه - سبحانه - وتوفيق.

(٥) (ص ٩٣).

القسم الثالث عشر: الأوتار والمعازف، كالطنبور، والعود، والرباب، والكمنجة، والسنطير^(١)، وغير ذلك من الآلات المشهورة عند أهل اللهو والسفاهة والفسوق، وهذه كلها محرمة - بلا خلاف -، [ومن حكى فيها خلافاً]^(٢)، فقد غلط أو غلب عليه هواه، حتى أصمّه وأعماه، ومنعه هُذاه، وزلَّ به عن سنن تقواه.

وممَّن حكى الإجماع على تحريم ذلك كله: الإمام أبو العباس القرطبي - وهو الثقة العدل - فإنه قال - كما نقله عنه أئمتنا وأقرّوه^(٣) -:
وأما المزامير والأوتار والكوبة؛ فلا يختلف في تحريم سماعها، ولم أسمع عن أحد ممَّن يُعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف أنه يُبيح ذلك، وكيف لا يحرم شعار أهل الخمر والفسوق، ومهيج الشهوات والفساد والمجون! وما كان كذلك لم يشك أحد في تحريمه، وتفسيق فاعله، وتأثيره.

وممَّن نقل الإجماع على ذلك - أيضاً -: إمام أصحابنا المتأخرين أبو الفتح سليم بن أيوب الرازي، فإنه قال في «تقريبه» - بعد أن أورد حديثاً في تحريم الكوبة -: وفيه حديث^(٤): «إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِكُلِّ مُذْنِبٍ، إِلَّا صَاحِبَ عُرْطَبَةٍ أَوْ كُوبَةٍ»^(٥).

(١) في «س»: والنطير!

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «س».

(٣) «كشف القناع» (ص ٧٢).

(٤) (حديث) ليست في «س».

(٥) لم أِفِّ عليه مُسْنَدًا، وذكره الهيتمي في «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (٢/

٩٠٢، ٩١٢) دون إسناد.

والعرطبة: العود. ومع هذا؛ فإنه إجماع. اهـ.

[الردّ على ابن طاهر في دعواه]

ثم قال: وأمّا ما حكاه ابن طاهر من إجماع أهل المدينة؛ فهو من كذبه وخرافاته، فإنه - كما مرّ - رجل كذاب يروي الأحاديث الموضوعة، ويتكلّم عليها بما يوهّم العامة صحتها - كما مرّ في مبحث الغناء والرقص -.

وأيضاً؛ فهو مُبتدِعٌ إباحيٌّ، لا يُحرّمُ قليلاً ولا كثيراً، ومن ثم قال بعضهم فيه: إنه رجسُ العقيدة نجسها، ومنّ هذا حاله لا يُلتَقَتُ إليه، ولا يُعوّلُ عليه.

ومن ثم قال الأذرعي في عقب حكايته الباطلة الكاذبة عن إجماع أهل المدينة، وعن الشيخ أبي إسحاق: وهذا من ابن طاهر مجازفة، وإنما فعل ذلك بالمدينة أهل المجازفة والبطالة، وكل من ترجمه لم يذكر شيئاً من ذلك فيما نعلم.

ومن المجازفة: قول ابن طاهر: إن ذلك مشهور عنه!

ودعوى ابن طاهر أن ذلك إجماع من أهل المدينة؛ من حيّز دعواه إجماع الصحابة والتابعين على إباحة الغناء، والهوى يُعمي ويصم!

إلى أن قال: إذا تأملت ما تقرّر؛ علمت أن قولَ صاحب ذلك الكتاب: (وذهبت طائفةٌ إلى جواز سماع العود، وما جرى مجراه من الآلات المعروفة ذوات الأوتار). كذبٌ صريحٌ، وجهلٌ قبيحٌ! لما مرّ

من أن ذلك مُحَرَّم بالإجماع، وأنه لم يقع خلاف إلا في العود، وأن ذلك الخلاف باطل؛ لا يُعْتَدُّ به في حكاية الإجماع.

وقوله: (ونُقلَ سماعه عن فلان وفلان)^(١)، وذكر جماعة من

الصحابة والتابعين، وغيرهم.

جوابه: أن هذا كله نقل باطل، واحتجاج بالتمويهات والتلبيسات، وكيف يسوغ لمتدين - فضلاً عما يدعي التصوف والمعرفة - أن يحتج على تعاطي الأشياء المحرمة - عند أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم - بمجرد قوله: (ونقل ذلك عن فلان وفلان)؟!!

وما ذاك إلا غباوة ظاهرة، وجهل مفرط! لأن اللائق لمن يريد أن يفعل شيئاً يخالف فيه المشهور المقرر في مذاهب العلماء؛ أن يحتج عليهم بنقل صريح، أو حديث صحيح؛ لأنه إما أن يكون مجتهداً أو مقلداً، فإن كان مجتهداً؛ بيّن - أولاً - أن المسألة غير مجمعة عليها، وأثبت النقل بطريقه المعتبر عند أهل الحديث وغيرهم ممن يُعْتَدُّ به: أنه لا إجماع في المسألة، ثم بيّن حجته من كتاب أو سنة، أو غيرهما، بطريقه المعتبر عند أئمة الأصول وغيرهم.

وإن كان مقلداً؛ بيّن صحة الحل عند أحد من العلماء المجتهدين، ثم قال: أنا مقلد لهذا الإمام، حتى يرتفع الإنكار عنه.

وأما مجرد قوله: (نقل)؛ فهذا كلام لغو لا يفيد شيئاً؛ إلا في غرضه الفاسد = وهو ترويج أفعاله وأقواله الكاذبة الباطلة على من لا يفرقون بين (نقل) و(صح)؛ ويعتقدون أن الكل من واحد!!

(١) في «س»: ونقل خلاف الإجماع سماعه عن فلان وفلان.

وهيهات! ليس الأمر بالهويني كما يظن هذا الرجل وأضرابه؛ بل بينه وبين إثبات الحلّ عن واحد ممّن ذكر^(١) مفاوز تّشطّع دونها الأعناق؛ إذ لو أقام^(٢) طول عمره يفحص^(٣) ويفتّش، ما ظفر بنقل الحلّ من طريق صحيح عن واحد من العلماء؛ فضلاً عن هؤلاء الكثير الذين عدّدهم بمجرد الدعاوى الكاذبة، وممّن سبقه إلى ذلك - كابن حزم، وابن طاهر -، وليته عرف حال هذين الرجلين ليجتنب متابعتهما، فإن كلاّ منهما مُبتدِع ضالّ.

[الردّ على ابن حزم في دعواه]

أما ابن حزم؛ فالعلماء لا يقيمون له وزناً^(٤) - كما نقله عنهم المحقّقون - كالتاج السّبكي، وغيره - لأنه وأصحابه ظاهريّة مَحْضَة، تكاد عقولهم أن تكون مُسَخَّت، ومن وصل إلى أن يقول: (إنّ بال الشخص في الماء تنجّس، أو في إناء ثم صبّه في الماء؛ لم يتنجّس)^(٥)! كيف يقام له وزنٌ ويعدّ في العقلاء؛ فضلاً عن العلماء؟!

(١) في «س»: ذكرنا.

(٢) في «س»: قام.

(٣) في «م»: يفصح!

(٤) بل يعدّونه من العلماء الكبار، أصحاب الرواية والدراية والفقه، نعم؛ يتشدّد فيه بعضهم لشدّته وظاهريّته، ولمخالفته في أمور كثيرة المذاهب الأربعة وغيرها، لكنه كان رَحِمَهُ اللهُ إماماً من أئمة الفقه والدين، له ما له، وعليه ما عليه، والله يغفر لنا ولعلمائنا والمسلمين.

(٥) هذه المسألة نسبها غير واحد للمذهب الظاهري، وبعضهم ينسبها لداود، وبعضهم لابن حزم.

ولم أرها هكذا في «المحلّي»، وممّن نسبها للظاهريّة: الجويني في «البرهان» =

ولابن حزم - هذا - وأضرابه من أمثال هذه الخرافات الشيء الذي لا ينحصر، ومن تأمل كذبه على العلماء - سيما إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري -، على أن الأولي به وبأمثاله أن يكونوا في حيز الإهمال، وعدم رفع رأس لشيء صدر منهم^(١).

[عودة للرد على كلام المفتي المتساهل]

وأما ابن طاهر؛ فإن العلماء بالغوا في تضليله وتسفيهه، بما مرَّ بعضه، ويأتي بعضه؛ من ذلك: أنه رجس العقيدة، نجسها، وأنه رجل إباحي لا يتقيّد بدليل، ولا يعوّل على تعليل؛ بل كل ما

= (٢/٥٧٥)، حيث قال: «وقد استجراً على جحد بعضهم أقوامٌ يُعرفون بأصحاب الظاهر، ثم إنهم تحزّبوا أحزاباً، وتفرّقوا فرقاً؛ فعلاً بعضهم، وتناهى في الانحصار على الألفاظ، وانتهى به الكلام إلى أن قال: مَنْ بَالَ فِي إِنَاءٍ وَصَبَّهُ فِي مَاءٍ؛ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ نَهْيِ الرَّسُولِ ﷺ إِذْ يَقُولُ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ». وهذا عند ذوي التحقيق: جحد الضرورات، ولا يستحقُّ مُنتجِلُه المناظرة، كالعناد في بدائه العقول».

وقال الحافظ النووي رَحِمَهُ اللهُ فِي شرحه على «صحيح مسلم» (٣/١٨٨)، عند الحديث (٢٨١): «ولم يخالف في هذا من العلماء؛ إلا ما حكي عن داود بن علي الظاهري: أَنَّ النَّهْيَ مُخْتَصٌّ بِبُولِ الْإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّ الْغَائِطَ لَيْسَ كَالْبُولِ، وَكَذَا إِذَا بَالَ فِي إِنَاءٍ ثُمَّ صَبَّهُ فِي الْمَاءِ، أَوْ بَالَ بِقَرَبِ الْمَاءِ. وهذا الذي ذهب إليه خلاف إجماع العلماء، وهو أقبح ما نُقِلَ عنه في الجمود على الظاهر، والله أعلم».

ومثله في «المجموع» (١/١٧٧).

ونقله ابن بطلال في شرحه على «صحيح البخاري» (١/٣٥٢)، عن المهلب وغيره؛ وابن تيمية في «الرد على الإخنائي» (ص ١٧٤) نسبها لداود وابن حزم، والله أعلم.

(١) هذا كلام شديد مُبالغ فيه من المؤلف رَحِمَهُ اللهُ.

وسوس له به الشيطان اتخذه مذهبا، وبرهن عليه بالأشياء التي يعتقد كذبها، وإنما يَمَوُّهُ على مَنْ لا عِلْمَ عنده؛ ليؤهمه صحة ذلك.

ثم قال: وقول صاحب ذلك الكتاب: (إن الحل نقل - أيضا - عن أكثر فقهاء المدينة).

هذا في غاية من الكذب والتدليس؛ لأنه إن قلّد ابن طاهر في النقل؛ فابن طاهر إنما عبّر بإجماع أهل المدينة؛ لا بأكثرهم، وإن قلّد العلماء في تكذيب ابن طاهر في النقل، فأهل المدينة مُبرّأون من نسبة ذلك إليهم. فترك هذا الرجل هاتين المقالتين، واختراعه النقل عن أكثر فقهاء المدينة؛ غاية في سوء الصنيع المبني على التدليس.

وحال هذا الرجل يأبى صدور مثل ذلك عنه، لكن الهوى يوجب أكثر من ذلك.

وقوله: (ونُقِلَ عن مالك سماعه، وليس بالمعروف عند أصحابه)!

كأنه لم يطالع «تفسير القرطبي» في سورة الروم، ولا «المسالك» لابن فضل الله في مبحث المغنّين، المأخوذ منه ردّ ذلك المحكي بأنه اشتباه، فإنّ شخصا اسمه مالك في زمان الإمام كان مغنّيا.

وبفرض صحة ذلك - وهو بعيد جدّا - فالعبرة بآخر^(١) أحوال الأئمة بأقوالهم.

والحاصل: أنه لا حجة له في هذا النقل عن مالك مطلقا، فكان اللائق صون إمامه عن هذا الذي أشار إليه ونقله عن ابن العربي في

(١) في «س»: بإجراء.

شرح الترمذي ما يوهّم الجَلّ، وليس كذلك - كما هو ظاهر بأدنى تأمل - .

وما مثال هذا إلا ما في أمثال العوام: الغريق يتعلّق بالقش!

وقوله: (حكى إباحته الماوردي عن بعض الشافعية)!

هذا من غاية التدليس والبهت، فإنّ الماوردي عبّ هذه الحكاية بتزييف هذا القول وإبطاله، وكأنّ هذا الرجل ظنّ أنّ أحدا لا يتعبّ كلامه ولا يردّ عليه!

وليس كذلك؛ فقد أخبر الصادق المصدوق: أنه لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحقّ إلى يوم القيامة - أي: قُربه - لا يضرّهم من خالفهم^(١). وبأنّ الله تعالى وعده بأن كلّ زمن يوفّق الله فيه عدولا يحملون العلم، وينفون عنه تحريف الغالين، وإلحاد الملحدين، وشبه المبطلين^(٢).

وقوله: (وقال الأستاذ أبو منصور البغدادي^(٣)).

(١) حديث صحيح مروي عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم؛ منهم: المغيرة بن شعبة، عند البخاري (٣٦٤٠، ٧٣١١، ٧٤٥٩)؛ ومسلم (١٠٢١)؛ وثوبان، عند مسلم (١٩٢٠) وغيرهما.

وانظر تخريجه في هامش «رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله» للمعلّم اليماني (وهو جزء من كتاب العبادة له) (ص ٩٧ - ١٠٠ - ط. المكتبة العصرية).

(٢) روي في ذلك الحديث، واختلف العلماء في تصحيحه وتضعيفه، وله طرق كثيرة تدلّ على أنه حسن مقبول، وقد خرّجته في تحقيقي على «المعجم الصغير» للإمام الطبراني - يسّر الله لي إتمامه - .

(٣) هو: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي الشافعي، صاحب كتاب «الفرق بين الفرق»، وفاته سنة (٤٢٩).

هو نظير ما قبله.

وقوله: (ونقل عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي^(١)، أنه كان مذهبه، وأنه مشهور عنه، وأنه لم ينقل عن أحد من العلماء أنه أنكره عليه؛ حكاه ابن طاهر المقدسي).

جوابه: ما سبق: أن هذا النقل عن هذا العالم الرباني كذبٌ صريحٌ، كيف والشيخ مصرّحٌ بتحريم سماع العود، وأنه لا خلاف فيه في كتب الفقه؟!!

ومن ثم بالغ العلماء في تكذيب ابن طاهر في ذلك، وأن هذا من خرافاته وكذباته الشنيعة التي تصدر عن المجازفة ورقة الديانة.

ومن مبالغته في كذبه: قوله: (أنه كان مشهوراً عن الشيخ، وأنه لم ينقل عن أحد من العلماء أنه أنكره عليه)!

ومن تدليس هذا الرجل - الناقل عن ابن طاهر -: أنه نقل كذبه، ولم ينقل تكذيب العلماء له في هذا النقل، ومبالغتهم في الرد عليه!

= انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/٥٧٢ - ٦٧٣)؛ و«وفيات الأعيان» (٣/٢٠٣)؛ و«البداية والنهاية» (١٢/٤٤) وغيرها.

(١) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي الشافعي، وُلد سنة (٣٩٣)، وتوفي سنة (٤٧٦).

له تصانيف عديدة، وكان فقيهاً بارعاً في الأصول، درّس بالنظامية، وكان رأساً في عصره.

انظر ترجمته في: «الأنساب» للسمعاني (٩/٣٦١ - ٣٦٢)؛ و«سير أعلام النبلاء» (١٨/٤٥٢ - ٤٦٤)؛ و«وفيات الأعيان» (١/٢٩ - ٣١)؛ و«النجوم الزاهرة» (٥/١١٧ - ١١٨)؛ و«طبقات الشافعية الكبرى» (٤/٢١٥ - ٢٥٦)؛ و«البداية والنهاية» (١٢/١٢٤ - ١٢٥) وغيرها.

قوله: (وكان إبراهيم بن سعد من أهل المدينة يقول بإباحته، ولا يُحدث حديثًا حتى يُضربَ به).

جوابه: هذا من جملة الكذب - أيضًا - عن^(١) إبراهيم بن سعد، وقد مرَّ أنَّ نقلَ إباحة الغناء عنه شاذُّ، على أنه لو فُرضَ صحَّةُ ذلك عنه؛ لم يجز لأحدٍ تقليده، للإجماع على أنه لا يُقلَّدُ إلا مجتهد، وإبراهيم - هذا - ليس من أهل الاجتهاد - كما مرَّ عن القرطبي -، فهذا النقل غير مفيد، ولو فرض صحته، فكيف وهو لم يصح؟! وتأمَّلْ مجازفةَ هذا الرجل: كيف أرادَ أن يُعارضَ القرطبيَّ بمجرد زعمه!

فقال: (وإبراهيم بن سعد أحد شيوخ الشافعي، وروى عنه البخاري، وهو إمامٌ، مجتهدٌ، مشهورٌ، عدلٌ، بارٌّ لله، مأمونٌ). وهذا كله من الجراف والكذب والتدليس، فإن كونه شيخًا للشافعي - وغيره - لا يقتضي - بل - ولا يدلُّ من وَجْهِ غريبٍ ولا بعيدٍ - أنه مجتهد، وكم أخذ الشافعيُّ عن غير مجتهد؟ وروى البخاري عن جاهلٍ بمراتب الاجتهاد؛ فضلًا عن التحلِّي بها! فذكرُ^(٢) ذلك غباوة محضة!

وقوله: (وهو إمام مجتهد).

هذا كذب منه؛ لأنه إذا تعارض قول هذا: إنه مجتهد. وقول

(١) في «س»: على.

(٢) في «س»: فذكرت.

القرطبي: إنه غير مجتهد. من الذي يُعتمدُ قوله من الرجلين؟ فشتان ما بينهما، لا سيما وهذا الرجل أمر في هذا الكتاب بمتابعة خبيثين مبتدعين كذابين^(١): ابن حزم، وابن طاهر. كل ذلك لترويج مقالته الفاسدة، وشبهته الكاسدة!

وتأمل مجازفته ووقوعه في حق كل العلماء؛ بحكايته عن إبراهيم بن سعد - هذا - أنه لما ضرب بالعود بين يدي هارون الرشيد، قال له: يا إبراهيم؛ من قال بتحريم هذا من علمائكم؟ قال: من ربطه الله يا أمير المؤمنين. اهـ.

فهذه الحكاية لا تصدر عن أدنى السوق في حق العلماء، فكيف استباح هذا الذي يزعم الدين والتصوف أن يحكي ذلك ويشهره للعوام؟! ليس ذلك إلا لأن المحنة القبيحة بسماع الأوتار أخرجته من حيز الصيانة^(٢) إلى حيز الخيانة، وعن ساحة الأدب إلى هون العطب! ولم لا؛ وقد وقع في حق كل العلماء؟ وباء بسبب ذلك بالخسران والبوار والعمى!

وكيف - بعد هذا - ساغ لهذا الرجل أن يحتج على العلماء بكلام مُغنٍ يضرب بالعود بين يدي ظالم سب العلماء كلهم لأجل أن يُرضيه، ويُحسن له قبيحه؟!

وكيف يعقل أن يُقبل منه وصف إبراهيم - هذا - بتلك الأوصاف

(١) تقدّم التعليق على مثل هذا الحكم الشديد، والله المستعان.

(٢) في «م»: الصناعة!

العَلِيَّة مع هذه المرتبة الدنيَّة؟! إذ غايته أنه مُعَنَّ عَوَاد لظالم، وهذا كله بتقدير صحة ذلك عن إبراهيم، وإلا فقد مرَّ أنَّ هذا الرجل إنما يعتمد كذب مثل ابن طاهر الخبيث، ويظنُّه حَجَّةً، لأن هواه أعماه وأصمَّه، حتى لم يفرِّق بين الحسن والقبيح؛ بل لا يَأْلَف إلا القبيح، لأنه الموافق للهوى!

وقوله: (ونقل الإمام المازري^(١) عن ابن عبد الحكم أنه مكروه).

جوابه: أنَّ مراده: أنه مكروه كراهة تحريم.

وقوله: (وحكي عن الإمام عز الدين بن عبد السلام أنه مباح).
هذه الحكاية كذب صريح، كيف؛ وهو مصرَّح في كتبه بخلافه. اهـ. المراد منه، بحذف كثير ارتكبناه خشية السامة.

ولو ظفرتُ بعبارة هذا التأليف قبل المراجعة والتعب، لاستغنيْتُ بها، فإنها وافية كافية، وفيها محاسن كثيرة تركتُ نقلها خوف الملل، ومَن أراد، فليراجع.

ولنرجع لما نحن بصدد، فنقول: إذا عَلِمْتَ هذا؛ ظهر لك ظهور الشمس وقت الظهيرة أنَّ القولَ بإباحة الآلات ذوات الأوتار لا وجود له في المذهب - أصلاً -، وأن نسبته إليه افتراءٌ وتَقْوُلٌ عليه، وأنَّ القولَ بالكراهة مرادُ قائله: كراهة التحريم، وعلى إرخاء العنان: هو ضعيف، وأنَّ المذهب - كَلَّه -، أو مشهوره -: التحريم.

(١) في «س»: الماوردي. وفي «ج»: الرازي.

وقد تقرّر في هذا المذهب أنه يحرم الإفتاء بالقول الضعيف، فلا يُفتَى إلا بالراجح أو المشهور، كما نصّ على ذلك ابن فرحون في «تبصرته»، والبرزلي في «نوازل» وغيرهما، ونقلوا ذلك عن أعلام أهل المذهب، وذكر الشيخ العدوي أنه لا يجوز القضاء ولا الإفتاء ولا العمل بالقول الضعيف. ومعلوم أن للضرورة أحكاماً تخصّها.

هذا؛ وما^(١) وقع من هذا المفتي - هو عندي^(٢) - أدل دليل على أنه رقيق الديانة، عديم الأمانة، فاسد التصوّر، قبيح التهوّر، خال من^(٣) التحصيل، بضاعته مجرد القال والقليل!

فإنه إن كان سبق له اشتغال بكتب^(٤) المذهب، وتلقّى^(٥) عن أهله؛ فما معنى هذا التساهل في النقل، وترويج ما زيفوه، والإعراض عمّا رجّحوه؟!

وإن لم يسبق له اشتغال؛ فما معنى^(٦) هذا التجاري على أحكام دين الله، والإفتاء بغير علم؟! وقد صرّحوا بحرمة الإفتاء على من اشتغل بكتب تحتاج إلى تقييدات لا يعرفها، والأمر أظهر من أن يحتاج إلى استدلال عليه.

(١) في «س»: ما.

(٢) (هو عندي) ليست في «م».

(٣) في «س»: عن.

(٤) في «س»: في كتب.

(٥) في «م»: وتلقاه.

(٦) زيادة من م.

وفي «التبصرة»^(١) : واعلم أنه لا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتوى، ومن عُرِفَ بذلك لم يَجْزُ أن يُسْتَفْتَى.

والتساهل: بأن يكون لا يَتَثَبَّتُ^(٢)، ويسرع بالفتوى قبل استيفاء حَقِّها من النظر والفكر، وربما يحمله على ذلك توهمه أن الإسراع براعة! وذلك جهل؛ فلأن يبطئ ولا يخطئ، أجمل به من أن يعجل، فيَضِلَّ ويُضِلَّ، وقد يكون تساهله وانحلاله بأن تحمِلُهُ الأغراضُ الفاسدة على تَتَبُّعِ الحِيلِ المحظورة أو المكروهة، والتمسك بالشبه؛ طلباً للترخيص على من يروم نفعه، أو التغليظ على من يريد ضرره.

قال ابن الصلاح: ومن فعل ذلك؛ فقد هان^(٣) عليه دينه! نسأل الله العفو والعافية.

وقال القرافي^(٤): لا ينبغي للمفتي إذا كان في المسألة قولان = أحدهما فيه تشديد، والآخر فيه تخفيف = أن يُفْتِيَ العامة بالتشديد، والخاصة من ولاية الأمور بالتخفيف، وذلك قريب من الفسوق والخيانة في الدين، والتلاعب بالمسلمين، وذلك دليل فراغ القلب من تعظيم الله، وإجلاله، وتقواه، وعمارته باللعب وحب الرياسة، والتقرب إلى الخلق دون الخالق! نعوذ بالله من صفات الغافلين. اهـ.

ومن أحب الإكثار؛ فليراجعها، أو نحو فتاوى البرزلي.

(١) «تبصرة الحكام» (١/٥٩).

(٢) في «س» و«ج» و«هـ»: لا يثبت.

(٣) سقطت من «س».

(٤) تحرّفت في «س» إلى: العراقي!

وقوله: (وغير خافٍ) إلى قوله: (فسبيلها سبيل غيرها من المسائل الاجتهادية التي لا يتَّجِه فيها [الإنكار]).

كلامٌ باطل، مبنيٌّ على^(١) أساسٍ واهي؛ لما عرفت. من أنَّ التحريمَ مُجمَعٌ عليه، أو قويٌّ جدًّا، أو القول بالإباحة لا وجود له في المذاهب الأربعة، وأن من نسبها لها كاذب، والقول بالكراهة مؤوَّلٌ، وعلى تسليمه = ضعيف، لا يُفتَى به، فأين الاختلاف؟!

وعلى التسليم؛ ليس كل خلافٍ حجة، والمحرمٌ يجب إنكاره - اتفاقًا -، وفي وجوبِ إنكار المكروه وندبه قولان.

وعبارة اللقاني في شرح جوهرته، وفي «تذكرة المسيلي^(٢)»: وفي عموم التكليف بهما في الواجبات، والمحرمات، والمندوبات^(٣)، والمكروهات، وقصرهما على الأولين = قَوْلُ القاضي^(٤) والإمام.

وقال ابن بشير: وفي كونه في المندوب ندبًا أو وجوبًا؛ قولان.

وفي شرح المختصر - واللفظ للشيخ عبد الباقي - ما نصه: ويشترط - أيضًا - في المنكر الذي يجب تغييره: أن يكون ممَّا أُجمِعَ على تحريمه، أو ضعف مدرك القائل بجوازه = كأبي حنيفة في شرب النبيذ، فعلينا نهى حنفي عن شربه، وأما ما اختلف فيه؛ فلا ينكر على

أي مختص
مدين المالكي

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «س».

(٢) في «س» و«ه»: الميلي!

(٣) (المندوبات) ليست في «ج».

(٤) في «س»: الفارسي!

مرتكبه إن كان^(١) يعتقّد تحليله؛ بتقليده القائل بالحِلِّ؛ كصلاة مالكيٍّ بمَنِيٍّ في ثوبه، مقلِّداً للشافعيّ في طهارته.

فإن علم أنه يرتكبه مع اعتقاده الحُرْمَة؛ نهى لانتهاكه الحُرْمَة، كما قال ابن عبد السلام.

قال الشيخ زروق في «شرح الإرشاد»^(٢): وإن لم يعتقّد التحريم ولا التحليل، والمدرك فيهما مُتَوَازٍ؛ أُرْشِدَ لِلتَّركِ بِرَفْقٍ من غير إنكار ولا توبيخ؛ لأنه من باب الورع. اهـ.

وقد علمت ممّا سبق أن القول بالإباحة في هذه المسألة - إن سُلِّمَ وجوده - لا يصح تقليده.

وقد وقع الإنكار في هذه المسألة قديماً من^(٣) الإمام الطُّرطوشي، والقرطبي - المفسّر -، وصاحب «المدخل»^(٤)، والقرطبي الحافظ^(٥)، وأمروا بذلك، وحثوا عليه.

وذكر ابن حجر^(٦) في رسالته: أنه كسر بعض الآلاتِ مراراً، ورفع من يتعاطى ذلك إلى الحُكَّام^(٧) = القاضي تارة، والأمير أخرى، وأدّبوا وشهّروا في الأسواق.

(١) في «ه»: علم.

(٢) انظر: «شرح مختصر خليل» للخرشي (٣/ ١١٠ - ط. دار الفكر البيروتية).

(٣) في «س»: مع.

(٤) ابن الحاج.

(٥) أبو العباس، صاحب «المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم».

(٦) الهيثمي أبو العباس، وكلامه في «كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع».

(٧) في «س»: الحاكم.

وقال البرزلي: وفي أحكام السوق: إذا دعي إلى وليمة أو ختان أو مبيع وفيه آلات لهو أو شرب خمر؛ فأما غير الوليمة؛ فليس عليه أن يُجيب، وفي الوليمة جاء الحديث؛ فيُجيب.

معناه: أنه قد أُمر أن يُجيب؛ فَلْيُجِبْ، ثم إن كان فيها مثل المزهر والمدور والكبر؛ فقد سهل فيه في العرس، ولا بأس بالإجابة، وإن كان فيها الطنبور والبوق وصوت العود؛ فلا يجيب^(١)، وعلى من استرعاه الله رعيته أن ينهى عن كل ما وقع فيه النهي من آلات الملاهي في العرس وغيره. اهـ.

بل ذكر صاحب «الشامل»: أن ذا الهيئة ينهى عن المباح، ونصه: فإن كان مباحاً وهو من غير ذي الهيئات؛ فالوجوب باتفاق، وكذا إن كان منهم على الأصح، وينكر جهده، وتبعه التتائي^(٢).

إلى أن شارح «الشامل»، قال: لا وجه لإنكار المباح؛ إنما الإنكار في غيره. واستدل لما قال بكلام «التوضيح» وغيره، فانظره إن شئت.

فأنت ترى أن غير المباح لا خلاف في إنكاره، وإنما النزاع في اللعب المباح، وكفى بهؤلاء الأئمة حجة.

فدعوى أن الإنكار لا يتجه؛ كلام باطل، لا التفات إليه.

وما أعجب حال هذا المفتي: يدعي الضرورة على حقية^(٣) أمر

(١) وانظر: «المغني» (٧/٢١٤)؛ و«مجموع الفتاوى» (٢٨/٢٢٢).

(٢) في «س»: التشاوي!

(٣) في «س»: حقيقة.

باطل لا يُعرف له قائل! واتباع الهوى يوجب أكثر من ذلك!
وكأنه أخذ ما قال من قول أبي المواهب في رسالته: إن
المختلف فيه لا يسوغ التعزير فيه. لكنه بدّل (التعزير) بقوله:
(الإنكار)؛ لموافقة غرضه!

وقد ردّ ذلك ابن حجر بأنه مخالف لما اتفق العلماء عليه،
وأشبع الكلام في ذلك؛ فراجعه إن شئت^(١).

وقد كان في نفسي أن أردّ بمجرد الإشارة والتنبيه، مع الأدب، ثم
رأيت أن من لا يتأدّب مع الشرع لا يتأدّب معه، وكيف لا يُنكر المنكر،
والله تعالى يقول: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ
دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا
يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾^(٢).

على أنه حيث كان الرجلُ المُنْكَرُ من علماء المالكية؛ فالرد عليه
[بما في كتب الحنفية بعد صحة النقل عنهم وفهم كلامهم هي المسألة
بعينها، فإنه فعل أمرًا يجبُ عليه بمقتضى مذهبه، فالرد عليه]^(٣) بغيره
إنكار للمختلف فيه.

وإن كان أراد بقوله: (وغيرهم المالكية).

فقد سمعتَ نصوصهم؛ فليفهم من كان ذا فهمٍ على أن العبارة التي
ذكرها إنما فيها: لا يجب. وأما أنه لا يسوغ، وأن فاعله يُلام؛ فيحتاج

(١) «كف الرعاع» (ص ٢٦ - وما بعد).

(٢) سورة المائدة، آية: ٧٨، ٧٩.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «س».

إلى نصّ يفصح عنه، والظنُّ أنك لا تجده ولو عُمِّرَتْ عُمُرُ نُوحٍ. عليه السلام.

وقوله: (إن المحققين على جواز الترخيص بِرُخْصِ المذاهب).

إطلاق في محلّ التقييد، وهو خطأ صريح، وخبطٌ قبيح! ..

على أنه قد عُلِمَ من كلام ابن حجر - المتقدم - وغيره - أنه لا رخصة في هذه المسألة.

وقوله: (ومن شرط العالم، إلخ).

كلام يُلْحَقُ قائله [به]^(١) العار، ويضحك عليه منه الصغار والكبار، فإنَّ النصوصَ طافحةً بأن الشرط إنما هو علم الحكم في المسألة، وأنَّ الأمر بتغيير المنكر حكمٌ عامٌّ، تخاطب به الأمراء والعلماء والعوام، ومعرفة مواقع الإجماع والخلاف لا يتيسر لجميع الأمة.

وقد ذكر الإمام العدوي أن هذه المعرفة من أصعب ما يكون، وأنها لا تتيسر إلا لأهل الاجتهاد.

وهل قال إحد إن وجوب^(٢) تغيير المنكر خاص بالمجتهدين؟ وهل هذا المفتي منهم؟!

لم يرَ لأحدٍ كلامًا في هذه المسألة.

وقوله: (والاتفاق على جواز التقليد).

كأنَّ مراده: اتِّباع إمام غير إمامه، ودعوى الاتفاق على هذا باطلة، وكأنه لم يرَ شيئًا من كتب الأصول!

(١) زيادة من «ج».

(٢) (وجوب) ليست في «س».

وقوله: (إن هذا الأمر يستحب في مثله الارتكاب)!

كلامٌ يُوجِبُ مَقْتَ الله، ونعوذُ بالله من التهورِ والتساهلِ،
ومعاذ الله أن يكون من شرعنا إرضاء المخلوق بما يُغْضِبُ الخالقَ،
وماذا تركناه من القبائح لعلماء اليهود والنصارى إن قلنا مثل ذلك أو
فعلناه؟!!

[شروط تغيير المنكر]

وما نقله من شرحه على «الدر المختار» من أن شرط تغيير
المنكر: الرفق واللين؛ وإطلاقه مخالف للكتاب والسنة وإجماع
المسلمين^(١)، واستدلّاه على ذلك بخطاب الله لموسى وهارون؛ ناشئ
عن فساد التصور، وعدم فهم مواقع الكلام، فإن ذاك فيما يتعلّق
باللسان؛ لا مطلقاً.

وكان الواجب على هذا المفتي حيث التفت لما يتعلّق بالكفار
أن يقرأ قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ
عَلَيْهِمْ﴾^(٢)، ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ
وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾^(٣).

ولا يخفى على من له أدنى معرفة بكتب الشريعة؛ أن مراتب
تغيير المنكر ثلاثة: أحدها: التغيير باليد، كالذي في هذه النازلة، فإن

(١) في «س»: والإجماع.

(٢) سورة التحريم، آية: ٩.

(٣) سورة التوبة، آية: ١٢٣.

في السؤال: أن الرجل أزال المنكر بيده، وأخرج أهله من المجلس. وهذا لا يتأتى فيه اللين، إنما يُطلب اللين في المرتبة الثانية؛ التي هي التغيير باللسان، إن لم يقتض الحال خلافه، وليس ذلك شرطاً - كما يزعم المفتي -.

وقد ذكر فقهاؤنا في باب الوضوء: أن البدء بمقدم الأعضاء مندوب، وأن من خالف - إن كان عالماً - وُبَّخَ وقُبِّحَ عليه.

ونقل القرافي في «فروقه» عن بعضهم: أنه يجوز للشخص أن يُغيّر المنكر وإن أدى ذلك إلى تلف نفسه.

وهل يكون هذا مع اللين؟!

على أن هذا المفتي نفسه قد أنكر على خصمه بالغلظة دون الرفق واللين، فما أشبهه على دعواه بمن يغسل العذرة بالبول!

وقوله: (فمن استعمل الغلظة) إلخ.

قد فعل ذلك الإمام ابن حجر وغيره، ونصّ عليه جمع كثير من أئمة الدين وعلماء المسلمين.

فدعوى الخروج عن الشرع والمناظرة للأدب؛ هي الخروج والمناظرة.

وأقوال العلماء ومذاهبهم أصح وأحق بالتباع، وقد أكثر من نصوصهم وذكرتهم من الصريح منها ما فيه كفاية.

وأزيدك فأقول: في «نوازل البرزلي» ما نصه: روى أصبغ عن ابن القاسم: من دُعِيَ لصنيع، فوجد فيه لعباً؛ إن كان الشيء الخفيف

من الدُّفِّ والكبر، والشَّيء الذي يلعب به النساء؛ فلا بأس به^(١).

ورُوي عن مالك في الدف والكبر: لا بأس به.

(أصبغ) يعني في العرس خاصة للنساء.

وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «أَظْهَرُوا النِّكَاحَ، واضْرِبُوا

عليه بالغربال»^(٢).

يعني: الدُّف المدوّر.

(١) انظر: «مواهب الجليل لشرح مختصر خليل» (٨/٤). واحكام السوق للسيوطي ص ٧٤

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٩٨٥)؛ وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٠٣/١)، رقم:

٦٣٥؛ وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٩٤٥)؛ والبيهقي في «السنن الكبير»

(٢٩٠/٧)، وفي «السنن الصغير» (٢٦٥/٦)، رقم: ٢٦٠٠ - المنة الكبرى؛

وابن أبي حاتم في «العلل» (١٩١١، ١٢٨٠)؛ وأبو بكر الشافعي في

«الغيلانيات» (٧٨٦)؛ والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣٧/٤)؛ وابن

الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٢٧/٢)، رقم: ١٠٣٣؛ وفي «تلبيس إبليس»

(ص ٢٩٤).

من طريق: عيسى بن يونس، حدثنا خالد بن إلياس، عن ربيعة - صاحب الرأي -،

عن القاسم بن محمد، عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، مرفوعاً - بهذا اللفظ -.

ولفظ ابن ماجه: «أعلنوا النكاح».

وإسناده ضعيف جداً؛ لأجل خالد بن إلياس بن صخر العدوي: متروك.

ومتابعه عيسى بن ميمون الأنصاري - عند الترمذي (١١١٤) - عن القاسم بن

محمد، به.

لكنها متابعة لا يُفْرَحُ بها؛ فعيسى متروك كذلك.

وانظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٩٨٢)؛ و«إرواء الغليل» (٧/

٥٠، رقم: ١٩٩٣).

وقال الشيخ الألباني رحمته الله في «الإرواء»: «وأما الجملة الأولى من الحديث؛

فقد ورد من حديث عبد الله بن الزبير - مرفوعاً - بسند حسن، وهو مخرَجٌ في

كتابي «آداب الزفاف» (ص ١٠٥).

(أصبغ): ولا يعجبني المزهر، وهو الدُّفُّ المركب، وأحبُّ إليَّ أن لا يكون مع الدُّفِّ غيره، وعليه مضى السَّلَفُ، وإن كان معه الكبير؛ فلا بأس، ولا يجوز أن يكون معهما غيرهما، ولا يجوز في غيره، ولا يجوز الغناء على حال؛ لا فيه، ولا في غيره.

وكتب عمر بن عبد العزيز بقطع اللهو كله؛ إلا الدُّفُّ وحده في

والواجب على الإمام أن ينهى عن الغناء؛ سرّه وعلايته، ويتقدم في ذلك، ويعاقب عليه، ويأمر بكسر ملاهي اللاعبين؛ كالأبواق، والزمارات، والأعواد، والبرابط، وجميع آلاتهم، وشبهه من باطلهم، ما عدا الدُّفُّ والكبر والمزهر، وفي الكبر ما فيه، والدُّفُّ أخف من المزهر. وينهى عن اللعب بهذه الثلاثة إلا في عرس؛ سرًّا أو علانية، ومن شهرة في غير عرس^(١)؛ وجب على الإمام النهي عنه، والضرب عليه، وتقطيعه؛ إلا للجواري العواتق^(٢) في بيوتهن؛ فهو كالعرس في حقهن؛ ما لم يكن معه غيره. اهـ. ببعض حذف.

إذا علمت ما تلوثه عليك؛ ظهر لك ظهور الشمس في رابعة النهار: أن هذا المفتي قد أخطأ في فتواه خطأ فاحشاً من وجوه متعددة، وأنه قد أساء كل الإساءة حيث نسب للمذاهب ما هي بريئة منه، وأنكر ما فعله^(٣) الأئمة والخلفاء والعلماء، وحسن ما قبّحه الأئمة، وقبح ما حسّوه!

(١) في «س»: العرس.

(٢) في «س»: العواقيل!

(٣) في «س»: نقله.

وكان اللائق بحالِ هذا المفتي الإهمال؛ فإنه أقلُّ من أن يُردَّ عليه، وقد سبق مني الاعتذارُ، وأستغفرُ الله من كلِّ ذنبٍ ومأثمٍ؛ ما عَلِمْتُ من ذلك وما لم أعلم، وأعوذُ به^(١) من هفوةِ القلم^(٢)، وزلةِ القدم.

اللهمَّ إني أسألكَ رضاكَ والجنةَ، وأعوذُ بك من سَخَطِكَ والنارِ، اللهمَّ لا تمكُرْ بنا عند الخاتمةِ، ولا تقطَعْ عَنَّا عوائدَ الإنعامِ، ومُنَّ علينا بجميلِ السِّتْرِ واللُّطْفِ^(٣)، وحُسْنِ الختامِ.

والحمد لله لا أحصي ثناءً عليه، والصَّلَاةُ والسلامُ على سيِّدنا محمدٍ وكلِّ مُتَسَبِّحٍ إليه، [ثم والحمد لله على التمام]^(٤).

انتهى ما وُجِدَ بخطه - حفظه الله وأدامَ نفعَ المسلمين به إلى يوم الدين - آمين، آمين، آمين -^(٥).

* * *

(١) في «س»: بالله.

(٢) في «س»: العلم.

(٣) في «س»: ومُنَّ علينا بسترِكَ الجميل اللطيف.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «س»، وفي «ج»: ثم والحمد لله.

وفي «س»: والحمد لله.

(٥) في «س»: «انتهى ما وجدته في هذه الرسالة، التي هي منقولة بخط المؤلف

- حفظه الله وأدامَ نفعَ المسلمين به إلى يوم القيامة - آمين، بجاه طه الأمين(!).

تمَّت على يد ناقلها: العبد الفقير الفاني، الراجي عَفْوَ رَبِّه: أمين الزيداني

- غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين -.

وكان الفراغ منها في غرة جماد أول سنة ألف وثلاث مئة وإحدى وعشرين.

وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

وفي «هـ»: «وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وسلَّم».

إن عادت العقرب عدنا لها بالنعل والنعل لها حاضرة
وكان الفراغ من كتابة هذه الرسالة الشريفة يوم الثلاثاء المبارك،
في عشرين خَلْتُ من شهر رجب الواقع سنة (١٢٥٤)، أربع وخمسين
ومئتين وألف. على يد الفقير إلى الله تعالى، راجي عَفْو رَبِّهِ الخَلَّاق:
مصطفى بن أحمد مشاق المالكي الرشيدى - غفر الله له ولوالديه
ولمشايقه والمسلمين أجمعين -.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، آمين.



الفهارس

- * فهرسُ الأحاديث.
- * فهرسُ الأعلام.
- * فهرسُ المحتويات.



فهرس الأحاديث

الصفحة

طرف الحديث

- ٩٣ - أظهروا النكاح واضربوا عليه...
- ٥٥ - إنَّ الشيطان مع الواحد...
- ٧٣ - إنَّ الله يغفر لكل مذنَّب إلا صاحب...
- ٥٣ - إنما يفعلُه عندنا الفساق (مالك بن أنس)...
- ٤٦ - دعهم فإنه يوم عيد...
- ٥٤ - عليكم بالسواد الأعظم...
- ٦١ - ما استرذل الله عبدًا إلا حظر...





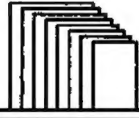


فهرس الأعلام

- الأجهوري: ٦٣، ٦٦، ٧٠
- الأشعري، أبو الحسن: ٧٧
- إبراهيم بن سعد المدني: ٤٣، ٥١، ٥٤، ٥٥، ٨١
- إبراهيم النخعي: ٥٤
- أصبغ: ٩٣
- ابن العربي المالكي (أبو بكر): ٤٥، ٧١، ٧٨
- ابن الصلاح: ٨٥
- ابن حبيب: ٤٢، ٦٣
- ابن حجر الهيتمي: ٧٢، ٨٧
- ابن حزم: ٧٦
- ابن طاهر المقدسي: ٧٤، ٧٧، ٨٠
- ابن عبد الحكم: ٦٤، ٦٥، ٨٣
- ابن عرفة: ٤٢، ٤٥، ٦٣، ٦٧، ٦٨
- ابن عأزي: ٦٦
- أبو إسحاق الشيرازي: ٨٠
- أبو إسحاق الطباع: ٥٢
- أبو بكر الخطيب (البغدادى): ٤٣، ٤٥، ٤٧
- أبو حنيفة (الإمام): ٥٤، ٦٠، ٦٢، ٨٦
- أبو طالب المكي: ٥٥

- أبو منصور البغدادي : ٧٩
- أبو المواهب التونسي : ٤٦ ، ٧٢
- الجزولي : ٦٣
- الحارث المحاسبي : ٥٤
- الرشيد (هارون، الأمير) : ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧
- السبكي : ٧٦
- الشافعي (الإمام) : ٦٠ ، ٦٢
- الشعبي : ٤٧
- الطُّرطوشي (أبو عبد الله) : ٥٨ ، ٨٧
- العنبري (عبد الله) : ٥١ ، ٥٤ ، ٥٥
- القرافي : ٨٥
- القرطبي (أبو عبد الله) : ٥٧ ، ٨٧
- القرطبي (أبو العباس) : ٥١ ، ٧٣ ، ٨٧
- المازري : ٦٥ ، ٧٠ ، ٨٣
- الماوردي : ٧٩
- المعلى : ٥٥
- سفيان الثوري : ٥٤
- عز الدين بن عبد السلام : ٨٣
- عمر بن عبد العزيز : ٩٤
- عياض (القاضي) : ٧٠
- مالك بن أنس (الإمام) : ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ٩٣
- يحيى بن مزين المالكي : ٦٣





فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
* مقدمة المحقق	٥
- تعريف بالمؤلف	١١
- ذكر الكتب المؤلفة في مسألة الغناء	١٣
- صور المخطوطات	٢٣

النصّ الملقّو

- المقدمة	٣٩
- أولُ الفتيا	٤١
- جواب الشيخ المؤلف عن هذه الفتيا	٥١
- تعريف الغناء وأقسامه	٥٢
- حكم سماع آلات اللهو	٥٦
- كلام علماء المالكية في الغناء	٦٤
- حال حكاية ابن عرفة	٦٦
- سماع الغناء يوجب ردّ الشهادة عند المالكية وغيرهم	٦٩
- الغناء المباح والغناء المحرّم	٧٠
- ردّ ابن حجر الهيتمي على رسالة أبي المواهب	٧٢
- الردّ على ابن طاهر في دعواه	٧٤
- الردّ على ابن حزم في دعواه	٧٦
- عودة للردّ على كلام المفتي المتساهل	٧٧

الصفحة

المحتوى

- شروط الفتوى ٨٥
- معنى التساهل في الفتوى ٨٥
- شروط تغيير المنكر ٩١
- * الفهارس ٩٩
- فهرس الأحاديث ٩٩
- فهرس الأعلام ١٠٠
- فهرس المحتويات ١٠٣



توزيع



مُؤَسَّسَةُ بَيِّنَاتٍ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

دولة الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي

ص.ب. ٥٠٤٣ - فاكس: ٥٥٠٧٧ - ٩٧١٢٨٨٤٤